الحدث

يتحدى مناهضو انقلاب الرئيس قيس سعيّد اليوم في 14 يناير/كانون الثاني، قرارات الأخير وحكومته، وينزلون إلى الشارع لإحياء الذكرى الـ11 للثورة التونسية، التي أراد الرئيس حصرها بيوم 17 ديسمبر/كانون الأول، فضلاً عن توظيفه الأوضاع الصحية لمحاولة قمع معارضيه

ذكرى الثورة التونسية
المعارضة تتحدى منع التظاهر اليوم

تونس ـ **آدم يوسف**

يخرج التونسيون مجدداً إلى الشارع اليوم الجمعة في ذكرى ثورة 14 يناير/كانون الثاني، متحدين محاولات طمس تاريخ هذه الثورة من قبل الرئيس التونسي قيس سعيّد، الذي أعلن الشهر الماضي عن تغيير موعد الاحتفال بالثورة التونسية من 14 يناير إلى 17 ديسمبر/ كانون الأول، في خرق للدستور. ويتحدث الدستور عن ثورة ممتدة من 17 ديسمبر 2010، تاريخ انطلاق الاحتجاجات، إلى 14 يناير 2011، تاريخ إطاحة نظام الرئيس حينها، زين العابدين بن علي وهروبه خارج البلاد. كما تحولت الذكرى الـ11 للثورة إلى مناسبة جديدة لحشد الشارع وتحدي قرار منع التظاهر الذي أعلنته السلطات بحجة التداعي الصحية المرتبطة بفيروس كورونا.

وجددت حركة مواطنون ضد الانقلاب، أمس الخميس الدعوة إلى التظاهر اليوم الجمعة، معتبرة أن قرار منع التظاهرات قرار سياسي. وفيما شددت على أن إسقاط الانقلاب «يجب أن يكون أولوية لدى التونسيين، أعلنت تعليق إضراب الجوع بعد ثلاثة أسابيع على انطلاقه بعد نجاحه في تحقيق أهدافه.

من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، في مؤتمر صحافي أمس، على أنه «لن نرضخ لأي قرار يمنع التظاهر في ذكرى 14 يناير». واعتبر أن «السلطات الحالية تستغل الأوضاع الصحية لقمع الحريات، وقد قامت بتسييس عمل اللجنة العلمية لمجابهة كورونا». وتابع «نحن نعيش في ظل نظام يقمع الحقوق والحريات ويستهدف الإعلاميين، ويمنع الأحزاب من الظهور في التلفزيون الرسمي».

وكانت حركة النهضة، دعت في بيان مساء أول من أمس الأربعاء، التونسيين، للاحتفال بـ«ذكرى ثورة الحرية والكرامة 17 ديسمبر 14 يناير، في شارع الثورة (شارع بورقيبة) بالعاصمة، تكريساً لمكاسب شعبنا من الحقوق والحريات الأساسية، وأهمها حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، وتصدياً للدكتاتورية الناشئة». وأشارت إلى أن «هذه الدكتاتورية ما فتئت تكرّس الانفراد بالحكم والسلطة، وتسعى لضرب القضاء الحر، وتحتقر الرمزيات الوطنية، وتتجاهل الأولويات المعيشية للمواطنين (غلاء الأسعار، فقدان بعض المواد الأساسية، التشغيل...)». وأوضحت الحركة أن هذه الدعوة تأتي «وفاءً لدماء الشهداء الأبرار، وفي سبيل إرساء دولة القانون والحريات والعدل».

وقالت الحركة إنها «تقدّر أهمية حماية صحة التونسيين وحياتهم، ولكنها ترفض التوظيف السياسي للوضع الصحي ومخاطر انتشار جائحة كورونا، لضرب ما تبقى من هوامش الحريات، وتخديل دعوات الاحتفاء بعيد الثورة». وتابعت أن ذلك «تجلى في القرارات الحكومية الأخيرة التي استثنت عدة مجالات وفضاءات للتجمعات، على غرار المؤسسات التربوية ودور العبادة والأسواق وغيرها، وركزت على التظاهرات بكل أشكالها، بقصد استهداف التحركات المناهضة لمنظومة الانقلاب».

بدوره، أعرب حزب العمال التونسي (يسار)، في بيان أول من أمس، عن «رفضه الانصياع إلى القرار المقنّع للرئيس قيس سعيّد وحكومته بمنع التظاهر يوم 14 يناير». واعتبر الحزب أن «التوقيت الذي تم فيه إعلان الإجراءات توقيتاً من انتشار الفيروس، توقيت سياسي لم تمله الظروف الصحية على خطورتها، وإنما أملته رغبة سعيّد وحكومته في منع التظاهرات السياسية المناهضة لانقلابه والمبرمجة ليوم 14 يناير».

من جهته، أكد الأمين العام لحزب «التيار الديمقراطي»، غازي الشواشي، خلال مؤتمر صحافي أخيراً، أن «مناضلي الحزب وأنصاره سيكونون في شارع الثورة يوم الجمعة 14 يناير للاحتجاج والاحتفال بعيد الثورة». وقال الشواشي إن «سعيّد اختار الحكم الفردي، ولكن هذا لن يمنعنا من الاحتجاج السلمي القانوني والنزول إلى الشارع للتعبير عن رفض ذلك».

وأجّج قرار السلطات الأخير، بمنع التجمعات والتظاهرات وحظر التجوّل ليلاً، بداية من يوم أمس الخميس، غضب المعارضين لسعيّد، خصوصاً أن القرار تزامن مع استعداد الشارع للخروج تنديداً بالانقلاب وبممارساته التصعيدية ضد الخصوم السياسيين، والتي مسّت الحريات والحقوق الفردية والعامة. وتصاعد أخيراً رفض المنظمات الحقوقية؛ المحلية والدولية، للانتهاكات والتجاوزات التي تمارسها السلطات ضد المعارضين، من خلال المحاكمات العسكرية والتضييقات على حرية التنقل والسفر، وعلى حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة، بالإضافة إلى ملاحقة المدونين والنشطاء وعدد من السياسيين ووضع بعضهم قيد الإقامة الجبرية أو توقيفهم.

وفي اختطاف وزير العدل الأسبق والبرلماني ونائب رئيس حركة النهضة، نور الدين البحيري، قبل أسبوعين، الرأي العام الدولي والمحلي، وتزايد التنديد بملابسات احتجاز الرجل ووضعه قيد الإقامة الجبرية. علماً بأن البحيري دخل في إضراب عن الطعام ورفض تلقي الدواء احتجاجاً على طريقة معاملته غير القانونية. وقد أكدت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» أمس، أن حياة البحيري في خطر بسبب الاحتجاز.

في السياق، اعتبر رئيس المكتب السياسي لحزب «ائتلاف الكرامة»، والذي شارك في الإضراب عن الطعام، يسري الدالي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ما يميّز 14 يناير لهذا العام، هو السعي المشترك للشارع الديمقراطي لإسقاط الانقلاب، من خلال تجنّد كل القوى المؤمنة بالثورة وبالمسار الديمقراطي، لمقاومة انقلاب 25 يوليو/تموز الماضي». وأضاف الدالي أن «هذه الذكرى، تفوح منها رائحة الخوف من امتداد نضالات الشعب، هو مسعى يائس لن يزيد سوى من تقسيم التونسيين، وبث التفرقة والفوضى في صفوف أبناء الشعب الواحد». وشدد الدالي على أن «مطالب الثورة واستحقاقاتها مغايرة لهذه المهاترات الشعبوية ومحاولات إلهاء الشعب عن مطالبه الحقيقية المعطلة، التي تعتري سلطة الانقلاب من المد الثوري المعارض للاستبداد، ما دفعها إلى منع التظاهر والاحتجاج، ملبسة آلة المنع هذه المرة لباس الإجراءات والتدابير الصحية».

ورأى أن «محاولات سعيّد لطمس تاريخ الثورة، هي محاولات فاشلة، ومسعاه لتغيير التاريخ وكتابة تاريخ مخالف للتعبير بشأن المجلس الأعلى للقضاء

دعت «الجمعية التونسية للقضاة الشبان»، أمس، قضاة البلاد لاتخاذ قرار «الاضراب المفتوح او الاستقالة الجماعية»، اذا حلّت السلطات «المجلس الاعلى للقضاء». وعبرت الجمعية في بيان عن «رفضها اي مساس بالبناء الدستوري للسلطة القضائية بمقتضى المراسيم وفي إطار التدابير الاستثنائية». واعتبرت ان «حل المجلس يشكك رفعا تاما لضمانات استقلالية القضاء، ويرمي به في مهب التجاذبات السياسية ويسهّل على السلطة التنفيذية تطويعه».

جددت حركة مواطنون ضد الانقلاب الدعوة للتظاهر اليوم

الشابي: السلطات تستغل الأوضاع الصحية لقمع الحريات

خلال تظاهرة سابقة في العاصمة ضد قيس سعيّد (الأناضول/ إبراهيم/Getty)

تدهور صحة مضربين

سُجّل نتيجة الإضراب عن الطعام، تدهور صحة النائبتين عن حركة النهضة، فائزة يوهلال ومحبوبة بن ضيف، بعد 20 يوماً على مواصلتهما الإضراب، فيما أصيب 3 مضربين آخرين بهبوط صحي. واعلنت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» عبر صفحتها الرسمية بموقع «فيسبوك»، امس الخميس، نقل محبوبة بن ضيف الله، الى المستشفى، اثر تدهور صحتها. وبثت المبادرة مقطعا مصورا يظهر نقل النائبة الى المستشفى. وكان ناشطون ونواب بدأوا في 23 ديسمبر/كانون الاول الماضي هذا الاضراب قبل تحليقه امس مؤقتا.

وإزاحة الأنظار عن الأزمة العميقة والتي تزيد سلطة الانقلاب من تعميقها اجتماعياً واقتصادياً كل يوم».

من جانبه، قال عضو تنفيذية حراك «مواطنون ضد الانقلاب»، لمين البوعزيزي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «14 يناير رمزية خاصة في وجدان ونفوس التونسيين، فهو يوم تتويج ثورة 17 ديسمبر، بإسقاط انقلاب 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1987 (انقلاب قاده بن علي) الذي خيّم على تونس طيلة ربع قرن». وأضاف البوعزيزي أن «المنقلب وعلى الرغم من اختياره 17 ديسمبر تاريخاً للثورة، فإنه لن يستطيع إلغاء امتداد ذلك اليوم إلى 14 يناير. وبالتالي، إحياء هذه الذكرى هو اعتراف بتضحيات الشعب التونسي، وتنديد بانقلاب 25 يوليو ورفض له». واعتبر المتحدث نفسه أن «الخروج في 14 يناير هو تذكير وتأكيد على الحراك الاجتماعي وامتداد للانتفاضة الاجتماعية والسياسية التي يقودها الشارع السياسي الديمقراطي».

ورأى البوعزيزي أن «إصرار سعيّد على محو جزء من تاريخ تونس، بشطب 14 يناير من سجلات الثورة، والاحتفاظ بتاريخ 17 ديسمبر فقط، هو محاولة بائسة لتقسيم التونسيين وبث الفرقة بين أبناء الشعب الواحد». ولفت إلى أن «هذا المنحى الشعبوي لرئيس سلطة الانقلاب، يعكس ما بلغه من العشوائية في مسار مشروعه الفوضوي». ورأى البوعزيزي أنه يتم اليوم «استخدام سلاح كورونا لمنع التظاهر ومقاومة الانقلاب»، معتبراً أن «التبريرات مضحكة لمنع التجمعات، فهذه التجمعات ممنوعة فقط على مناهضي الانقلاب».

من جهته، أكد المتحدث باسم حزب «حراك تونس الإرادة»، عمر السيفاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «اللجنة العلمية لمكافحة انتشار فيروس كورونا في تونس، تحولت إلى لجنة لمجابهة الحق في التظاهر». وأشار إلى أنه «لو كان السبب صحياً وعلمياً فعلاً، لكان القرار اتُّخذ قبل تاريخ 14 يناير بكثير». وتابع أن «إصدار القرار عشية عيد الثورة، يؤكد تخوّف سلطات الانقلاب من تظاهرات 14 يناير، خصوصاً أنها تدرك أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ينبئ بمد اجتماعي ثوري غاضب ورافض لها». واستنكر السيفاوي «توظيف اللجنة العلمية اليوم لخدمة الانقلاب ولأهداف سياسية، بعد أن تم توظيف المؤسستين العسكرية والأمنية في ذلك، إلى جانب محاولات تركيع القضاء».

من جهتها، رأت القيادية في حركة النهضة، النائبة يمينة الزغلامي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «محاولات تغيير تاريخ الثورة، والمنع من الاحتفال بها في 14 يناير والقمع، هو تفكير مجانب لتمسّك العديد من التونسيين والتونسيين بالحرية والديمقراطية على الرغم من بعض الانتكاسات التي حصلت». وتابعت أنه «على الرغم من هذه المحاولات، سيبقى 14 يناير ذكرى التخلص من الديكتاتور بن علي». وحول قرار منع التجمهر والتظاهرات، أكدت الزغلامي أن «هذه السياسة مفضوحة، لأن توصيات اللجنة العلمية طبّقها سعيّد فقط على منع التظاهرات، بينما تشهد المدارس والمعاهد تسجيل نسب مرتفعة من حالات كورونا».

رصد

أزمة سد النهضة: مصر تتجه نحو البدائل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مصير غامض يفرض نفسه على مستقبل الأمن المائي المصري. وفيما تتكرر تصريحات للمسؤولين المصريين تحمل المعنى نفسه، بشأن تمسك القاهرة بالتوصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن سد النهضة، تواصل إثيوبيا عمليات بناء السد، على الرغم من الظروف السياسية المضطربة التي مرت بها نتيجة الحرب الأهلية مع متمردي إقليم تيغراي الشمالي.

في السياق، انتقد مسؤول مصري سابق عمل على ملف أزمة السد الأداء الرسمي في القضية المهم. وقال في حديث مع «العربي الجديد»، إن النظام الحالي «اكتفى لتبرير عدم قدرته على التوصل لحل للأزمة إلى الآن، بإلقاء اللوم على ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، والقول إنها وراء الوضع الراهن الذي وصلت إليه مصر، وتمكين إثيوبيا من بناء السد وجعله أمراً واقعاً». وتابع «غير أن النظام الحالي فشل طيلة 8 سنوات تولى فيها مقاليد الحكم، في استغلال ما يمكن وصفه بالكوارت السياسية التي مرت بها إثيوبيا خلال هذه الفترة، والتي وصلت إلى حد الاحتراب الأهلي. إذ على الرغم من ذلك، لم يتأثر مشروع السد، بل كان العمل به يتطور بشكل ملحوظ». وشدد المتحدث نفسه على أن «الأزمة في وضعها الراهن، تجاوزت الجوانب الفنية وانتقلت برمتها إلى المستوى السياسي، وبات على النظام المصري اتخاذ قرارات سياسية حاسمة». وعبّر المسؤول عن تعجبه من «مواصلة التصريحات المصرية الناعمة تجاه أزمة سد النهضة، والتي بات واضحاً أنها لا تؤتي أي ثمار، سواء على الصعيد الإثيوبي، أو حتى على صعيد المجتمع الدولي، الذي لا يتحرك من دون حدوث أزمة حقيقية». وأضاف المسؤول «حتى لو كانت هناك تحركات من جانب النظام المصري على صعيد دعم الفوضى في إثيوبيا لتعطيل بناء السد من خلال دعم المتمردين في تيغراي، إلا أنه ثبُت أن هذه التحركات فشلت أيضاً، وبات على النظام المصري أن يسأل نفسه بشكل واضح: ماذا نحن فاعلون؟». وتابع المصدر نفسه «يبدو أن القيادة السياسية تتوجه نحو مزيد من القبول بما تفرضه إثيوبيا في ملف قضية سد النهضة، وتختار التوجه نحو الاستعاضة بمنح وقروض إقليمية ودولية، بحجة البحث في بدائل أخرى تعوّض نقص مياه النيل». ورأى أن هذه القروض والمنح من دون حدوث أزمة حقيقية، ستقلل من جانب النظام المصري على صعيد دعم الفوضى في إثيوبيا لتعطيل بناء السد من خلال دعم المتمردين في تيغراي، إلا أنه ثبُت أن هذه التحركات فشلت أيضاً، وبات على النظام المصري أن يسأل نفسه بشكل واضح: ماذا نحن فاعلون؟». وتابع المصدر نفسه «يبدو أن القيادة السياسية تتوجه نحو مزيد من القبول بما تفرضه إثيوبيا في ملف قضية سد النهضة، وتختار التوجه نحو الاستعاضة بمنح وقروض إقليمية ودولية، بحجة البحث في بدائل أخرى تعوّض نقص مياه النيل». ورأى أن هذه القروض والمنح تمكّن القيادة السياسية أيضاً من استخدام الأموال في مشاريع أخرى، ترى أن إنجازها يمكن أن يجعل المصريين يصرفون النظر عن مطالبة الدولة بتحرك حقيقي يحفظ الحقوق المصرية التاريخية والمشروعة في مياه النيل، الذي يمثل شريان حياة بالنسبة لهم».

وأثارت تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للمراسلين الأجانب خلال جلسة جمعته بهم على هامش «منتدى شباب العالم» بمدينة شرم الشيخ، أول من أمس الأربعاء، بحضور رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل ورئيس الوزراء مصطفى مدبولي، استياءً واسعاً بين مراقبين للأزمة، إذ كان البعض ينتظرون أن يطلع السيسي الشعب المصري على التطورات الجديدة، أو خطط مصر للتعامل مع حالة التجاهل الإثيوبي للمطالب المصرية المتكررة للذهاب لجلسة مفاوض جديدة تسفر عن اتفاق ملزم. وشدد على تمسّك بلاده «بوجود اتفاق قانوني ملزم في ما يخص ملف سد النهضة مع الجانب الإثيوبي»، من دون أن يقدم أي إفادات جديدة بشأن تطورات الأزمة، في الوقت الذي تؤكد فيه إثيوبيا عدم تأثر عمليات بناء السد بالاضطرابات التي تشهدها.

وفي مقابل تصريحات السيسي، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية دينا مفتي، أمس الخميس، إن بلاده ستواصل المفاوضات مع مصر والسودان بشأن القضايا العالقة في قضية سد النهضة، للتوصل إلى حل مرضٍ لجميع الأطراف.

وأكد خلال مؤتمر صحافي بمقر وزارة الخارجية الإثيوبية، قرب اكتمال بناء سد النهضة، قائلاً «لقد أصبح السد أمراً واقعاً خلال الفترة المقبلة». وأشار إلى أن «إنتاج الطاقة من سد النهضة، لا يعني توقف المفاوضات الثلاثية»، معتبراً في الوقت ذاته أن «السودان سيكون المستفيد الأكبر من بدء توليد الطاقة من السد».

وتتعارض التصريحات الإثيوبية مع اتهامات وجهها وزير الري المصري محمد عبد العاطي، مساء الثلاثاء الماضي، لأديس أبابا، خلال جلسة حوارية بعنوان «مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الأمن المائي المستدام». وقال عبد العاطي إن إثيوبيا «ترفض التوصل إلى أية للتنسيق في إطار قانوني عادل وملزم حول ملء سد النهضة، للتكيف مع آثار التغيّر المناخي». وأضاف أن «إنشاء سد ضخم مثل سد النهضة، بدون تنسيق بينه وبين السد العالي في مصر، هو سابقة لم تحدث من قبل، وهو الأمر الذي يستلزم وجود آلية تنسيق واضحة وملزمة بين السدين، وهو الأمر الذي ترفضه إثيوبيا». من جهته، لم يكتف رئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد بتجاهل المطالبات المصرية بالذهاب إلى مفاوضات جديدة، بل بادر ببث رسائل وصفتها دوائر مصرية بالاستفزازية. وجاء ذلك بعدما عقد أبي أحمد اجتماعاً لحكومته في 5 يناير/ كانون الثاني الحالي بموقع سد النهضة، لإجراء مراجعة لأداء المؤسسات الفيدرالية في واقعة هي الأولى من نوعها. وأكد أبي أحمد خلال الاجتماع أن بلاده ماضية في مشروعها نحو النهضة، وأنه لا يمكن لأي طرف، سواء داخلي أو خارجي، أن يجعلها تتراجع عن بناء السد بكامل مواصفاته، مشدداً على أن هذا «شأن إثيوبي خالص». في غضون ذلك، أجرى أبي أحمد، مطلع الأسبوع الحالي، مكالمة هاتفية مع الرئيس الأميركي جو بايدن.

دينا مفتي: إنتاج الطاقة من السد لا يعني توقف المفاوضات

تقرير

محاكمة مجرمي الحرب السورية: المؤبد لأنور رسلان

وصلت محاكمة الضابط السابق في استخبارات النظام السوري، أنور رسلان، في ألمانيا، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، إلى خواتيمها، أمس الخميس، بإدانة القضاء الألماني لرسلان، والحكم عليه بالسجن مدى الحياة، في قرار غير مسبوق يأتي في سياق أول محاكمة جنائية في العالم بتُهم التعذيب الممنهج الموجهة إلى نظام بشار الأسد.

وقضت المحكمة العليا الإقليمية في منطقة كوبلنس في غربي ألمانيا، بأن رسلان (58 عاماً) مسؤول عن مقتل معتقلين وتعذيب الآف الآخرين في معتقل سرّي للنظام في دمشق، وذلك بين عامي 2011 و2012. وأقرّ القضاة بذنب رسلان في مقتل 27 شخصاً في المركز التابع لقسم التحقيقات - الفرع 251، المعروف باسم «أمن الدولة - فرع الخطيب» في العاصمة السورية دمشق، والذي كان يرأسه. وأدين رسلان بالمجمل، بارتكاب 58 جريمة من القتل واغتصاب وسلب حرية وغيرها من الجرائم، وتعذيب أكثر من 4 آلاف شخص أثناء الاستجواب في هذا السجن. وأقرّت المحكمة في قرارها بـ«هجوم موسّع وممنهج ضدّ المدنيين» بشّنه نظام الأسد على السوريين منذ اندلاع ثورتهم في مارس/آذار 2011.

واستندت المحكمة في قرارها إلى شهادة أكثر من 80 شاهداً وعدد من ضحايا التعذيب كمدعين مشاركين. وحضر حوالي 12 من الضحايا على الأقل جلسة النطق بالحكم أمس، فيما تجمعت عائلات سورية أمام المحكمة حاملة لافتات كتب عليها «أين هم؟»، في إشارة إلى أشقائهم وشقيقاتهم الذين فقدوا في مراكز الاعتقال السورية. وفي دليل على مدى أهمية هذا الحكم بالنسبة إلى الجالية السورية، قرّرت المحكمة، التي سبق لها أن رفضت بث المداولات، توفير ترجمة فورية إلى العربية وقت تلاوة الحكم. وتطرّق الادعاء العام في مرافعته، إلى المسؤولية التاريخية لألمانيا، عبر الاستشهاد بأحد الناجين من المحرقة اليهودية.

والحكم الذي صدر أمس من محكمة كوبلنس، هو الثاني الذي يصدره القضاء الألماني في هذه المحاكمة، بعد إدانة ضابط آخر من الاستخبارات السورية هو إياد الغريب، والقضاء بسجنه 4 سنوات ونصف سنة، بتهمة اعتقال متظاهرين في 2011 ونقلهم إلى سجن فرع الخطيب حيث تعرّضوا للتعذيب. وهذه المحاكمة، التي بدأت في 23 إبريل/نيسان 2020، هي الأولى منذ اندلاع الثورة السورية في عام 2011، التي تنظر في جرائم منسوبة إلى النظام السوري وثقّها ناشطون سوريون ومنظمات غير حكومية مرات عدة. وكانت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة قد اتهمت النظام في عام 2011 بـ«إبادة» المعتقلين. وكان رسلان التزم الصمت طوال جلسات محاكمته، بما فيها جلسة إعلان الحكم عليه، أمس. لكن محاميه تلوا في مايو/ أيار 2020، إفادة خطية نفى فيها مشاركته في تعذيب المعتقلين وقتلهم، وهو ما أعاد التأكيد عليه في بيان تلاه مترجمه في مطلع يناير/كانون الثاني الحالي، قبل أن يختلي أعضاء المحكمة للتداول.

وكان رسلان قد وصل إلى ألمانيا في عام 2014، والقى القبض عليه مع إياد الغريب في 2019، في العاصمة برلين، ووضع رهن الحبس الاحتياطي. ولم يحاول رسلان حين طلب اللجوء في ألمانيا مع عائلته، إخفاء ماضيه، لا بل إنه طلب بنفسه من شرطة برلين أن تحميه في فبراير/شباط 2015 وأخبرها بأنه كان ضابطاً في الاستخبارات السورية. وكان أمر رسلان قد افتضح حين تعرّف عليه في أحد شوارع العاصمة الألمانية أنور البني، المحامي والناشط والمعارض السوري الذي يلاحق المتعاونين السابقين مع النظام السوري اللاجئين في أوروبا.

وأشادت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بحكم محكمة كوبلنس، واصفة إياه بـ«التاريخي». من جهته، رأى مسؤول منظمة العفو الدولية في ألمانيا، ماركوس بيكو، أن المحكمة «ثبّتت بشكل واضح ورسمي ظروف الاعتقال غير الإنسانية وأعمال التعذيب المنهجية والعنف الجنسي والقتل في سورية». وقال إريك وبت من مبادرة «العدالة الاجتماعية المفتوحة» التي دعمت عدداً من الشهود في القضية، لوكالة «رويترز»، إن «المحاكمة تبين أن الحاسبة عن الأعمال الشنعاء التي ارتكبها نظام الأسد أمر ممكن، وأن الأدلة داهغة وستقبلها المحاكم إذا تحرك المدعون والقضاة». ونقل وبت ترحيب المبادرة بنتيجة المحاكمة، مضيفاً أنه «ينبغي علينا ألا ننسى أن شاعة الجرائم التي ثبتت في المحكمة لا تزال مستمرة في سورية حتى يومنا هذا».

ومن المقرر أن تستكمل المحاكمات ضد رجال النظام الأسد في ألمانيا الأسبوع المقبل في مدينة فرانكفورت، حيث تبدأ محاكمة ثانية للطبيب السوري علاء موسى، الذي يشتبه بارتكابه جرائم ضد الإنسانية أيضاً، منها تعذيب سجناء في مستشفى عسكري بمدينة حمص في عامي 2011 و2012. ويتهم الادعاء الألماني موسى أيضاً بقتل سجين بطريق الخطأ. ولمحاكمة هؤلاء، تطبق ألمانيا المبدأ القانوني للولاية القضائية العالمية الذي يسمح لقضائها بمحاكمة مرتكبي الجرائم الخطرة، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان ارتكاب الجرائم.

أحد رسلان بالركاب 58 جريمة بينها القتل والاغتصاب (Getty)

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

شرق غرب

بينت يحثّ بوتين على منع تطوير «النووي» الإيراني

دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى الإسهام في إحباط جهود إيران، الهادفة إلى تطوير مشروعها النووي. وذكر موقع «والاه» أن بينت ناقش هاتفياً مع بوتين، أمس الخميس، قضايا تتعلق بـ«الأمن الإقليمي والتحديات الأمنية في الساحة الدولية». وحسب الموقع، فقد اتفق بنيت وبوتين على مواصلة التعاون بينهما في كل ما يتعلق بالمنطقة.

(العربي الجديد)

أردوغان يدعو أوروبا إلى فتح «صفحة جديدة»

أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الخميس، أن بلاده مستعدة لتقوية التعاون مع الاتحاد الأوروبي، ولعقد لقاءات في بروكسل أو أنقرة، في سياق ما وصفها بمرحلة الاستعداد لصفحة جديدة في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وجاءت تصريحات أردوغان عشية اللقاء المنتظر عقده في موسكو، اليوم الجمعة، بين المبعوث التركي الخاص إلى أرمينيا سردار كلچ، والمبعوث الأرميني الخاص إلى تركيا روبن روبينيان.

(العربي الجديد)

لبنان: عون ماض في دعوته إلى الحوار

أعلن الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الخميس، أن دعوته إلى الحوار ستبقى مفتوحة، وهو ماض فيها من دون تردّد، محملاً «رافضي التشاور والحوار» مسؤولية ما يترتب على استمرار التعطيل الشامل للسلطات. على صعيد آخر، أعلن وزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب أن «الموفد الأميركي المكلف بعملية ترسيم الحدود البحرية الجنوبية اموس هوكشتاين سيحضر إلى لبنان، خلال الأيام القليلة المقبلة، لاستئناف مساعيه بهدف تحريك الملف، وأن المسؤولين الأميركيين يشجعون المضي في العملية».

(العربي الجديد)

«نوبل» تحث آبي أحمد على إنهاء نزاع تيغراي

اعتبرت لجنة نوبل النرويجية، أمس الخميس، أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد (الصورة)، الذي منحته جائزة نوبل للسلام في 2019، لديه «مسؤولية خاصة» لإنهاء النزاع الدائر في إقليم تيغراي منذ نهاية عام 2020. وقالت رئيسة اللجنة بيريت رايس أندرسن، لوكالة «فرانس برس»، إن «أبي أحمد، بصفته رئيساً للوزراء وحائزاً نوبل السلام، يتمتع بمسؤولية خاصة للمساهمة في تحقيق السلام» في المنطقة.

(فرانس برس)

الكويت: إلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا الجنح

وافق مجلس الأمة الكويتي، أمس الخميس، على إلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا الجنح. كما وافق على «مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإعلام المرئي والمسموع، بما يشمل الحفاظ على حقوق الأفراد وصون حرياتهم»، وعلى «مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر، بما يشمل الارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي في دولة الكويت».

(العربي الجديد)

للحديث تتمة...

فلسطين ليست غطاء

ناصر السهلي

خلال السنوات العشر الأخيرة، وصل الجدل حول استخدام القضية الفلسطينية كمبرر لسياسات بعينها في المنطقة إلى ذروته. محور البحث عن التطبيع كرر أن سياساته تلك جاءت «خدمة للقضية الفلسطينية».

وفي مقابل ذلك، أمعن آخرون في استخدام فلسطين كمبرر لاستهداف الشارع العربي ودوله، من صنعاء إلى بيروت، حيث تحالفت قوى سياسية ومسلحة لترسيخ مشاريع لا علاقة لها بمصالح وحرية الشعوب.

الساحة السورية قدمت أحد أهم الأمثلة على سوء استخدام اسم فلسطين كمدخل لتسويق التدمير والتهجير وجلب كل الجماعات المسلحة، بإشراف إيراني، لقمع تطلعات الشعب إلى الديمقراطية والحريات، وبحجج واهية عن «مواجهة المؤامرة».

وتُعمق انتقائية البعض الفلسطيني ذلك الجدل المتواصل، خصوصاً في جعل المعاناة الذاتية فوق معاناة العمق العربي، شعوباً وقوى سياسية، بالتصريح تارة بتمجيد تدخل إيران في سورية، (كما ذهب القيادي في «حماس» محمود الزهار في ذكرى مقتل قاسم سليماني). وفي أخرى وصف تجميد الجامعة العربية عضوية النظام السوري بأنه «عار»، (وهو ما صرح به أخيراً أمين سر حركة «فتح» جبريل الرجوب بعد زيارة دمشق).

ساحة الشتات الفلسطيني عانت لسنوات جراء تلك السياسات، خصوصاً بعد مشاركة البعض، على قلته، بحمل السلاح إلى جانب نظام بشار الأسد. فتحت ذرائع «مواجهة المؤامرة» قاتل هؤلاء كتفاً إلى كتف مع مرتزقة مستجلبين من باكستان وأفغانستان والعراق، مثلما غرق «حزب الله» في الوحل السوري باسم «طريق القدس».

وعليه، القضية الفلسطينية لا تحتمل تحويلها إلى غطاء لسياسات لا علاقة لها ببوصلة فلسطين، ولا بالحفاظ على العمق الشعبي العربي. ويصعب فهم أن شعارات «الموت لإسرائيل» و«يا قدس إنا قادمون»، وبروباغندا «محو إسرائيل في 7 دقائق»، هي حقاً في خدمة تحرير فلسطين، إذ إن الناتج على الأرض مزيد من القتل والتدمير لشعوب عربية.

بساطة، الحالة الفلسطينية لا تحتاج استمرار عبثية قراءة الدم الفلسطيني بأنه أعلى شأناً من دماء أشقائه العرب، أقله من منطلق عدم تجزئة الحرية والعدالة والكرامة، سواء من «حماس» و«فتح» أو من بقية التيارات، بيسارها وقوميها، إلى وقفة لمراجعة هذا التمادي في استباحة الدماء العربية بحجة فلسطين.

يخوض الأهالي في منطقة النقب جنوب فلسطين معركة وجود، بوجه الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول تكرار ما حصل خلال النكبة. وتصر إسرائيل على اعتبار أراضي النقب أراضي دولة، إذ إنها ترفض الاعتراف بما يملكه الأهالي من صكوك تثبت ملكيتهم للأرض

معركة وجود في النقب

فصل جديد من النكبة المستمرة للفلسطينيين

النقب ـ **صابرين الأعسم**

تتعرض منطقة النقب، في الداخل الفلسطيني، في هذه الأيام لحملة جديدة هدفها الاستيلاء على الأرض ومصادرتها. وتشبه الحملة تماماً في جوهرها أحداث النكبة في العام 1948. والفارق الوحيد هو في حجم الآليات والقوات المحتلة على الأرض في قرى نقع بئر السبع. وستار هذه الحملة الجديدة هو مزاعم تحريش الأرض وزراعة الأشجار، وهو ما يشكل ترجمة لتصريح وزيرة الداخلية الإسرائيلية أيليت شاكيد، أخيراً، بأن مشروع ديفيد بن غوريون في النقب لم يكتمل بعد.

وحولت قوات الاحتلال منطقة التظاهرة على مفرق قريتي سعوة والأطرش إلى منطقة حرب، إذ قمعت المحتجين على عمليات تجريف أراضي السكان، التي يعتاشون منها، لصالح المشاريع الاستيطانية.

واستخدمت شرطة الاحتلال، أمس الخميس، القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع وغاز الفلفل والمياه العادمة، والرصاص المطاطي، ما أدى إلى وقوع إصابات بين المحتجين. وقال شهود عيان لـ«العربي الجديد»، إن موقع التظاهرة تحول بعد لحظات من بدئها إلى ساحة حرب. وأوضحوا أن شرطة الاحتلال منحت المتظاهرين عشر دقائق للتفرق، قبل أن تبدأ بإطلاق الرصاص المطاطي والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع. كما أنها استخدمت غاز الفلفل والمياه العادمة في عملية قمع المحتجين. وأكدت مصادر في سعوة إصابة العشرات، بينهم نساء وأطفال، جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي أطلق بين المنازل في القرية.

وأعلن المحامي شحادة بن بري، أحد المحامين الذين يترافعون عن معتقلي النقب، في مقابلة مع إذاعة «صوت النقب» المحلية، أمس الخميس، أن عدد معتقلي هبة سعوة - الأطرش بلغ نحو 80، من ضمنهم قاصرون. وأكد أن الشرطة تستأنف قرارات الإفراج بهدف تمديد الاعتقال للأسبوع المقبل. وكانت وسائل الإعلام نقلت عن شرطة الاحتلال الإسرائيلي أنها شنت ليل أمس الأول حملة اعتقالات في عدد من بلدات وقرى النقب، طاولت 21 معتقلاً، غير الذين تم اعتقالهم في مواجهات الأربعاء الماضي.

وتشهد المنطقة حملة شرسة وضارية لتجريف أراضي السكان، التي يعتاشون منها بالزراعة وتربية المواشي، وتحويلها إلى أراض مزروعة بالأشجار الحرجية، في مخطط رسمه الصندوق القومي اليهودي (المعروف بالعبرية باسم «الكيرن كاييمت ليسرائيل»)، باعتباره الأداة التنفيذية لسلطة أراضي إسرائيل والحكومة. وتسانده في تنفيذه على الأرض أذرعها الشرطية، لا سيما وحدة «يواف» المخصصة للمواطنين البدو في النقب.

عمليات التجريف وزراعة الأشجار طاولت الإثنين والثلاثاء والأربعاء الماضي أراضي قرية سعوة، خصوصاً تلك التابعة منها لعائلة الأطرش، منذرة بقرب الاستيلاء على كامل مساحة الأرض هناك. وتصل مساحة الأرض إلى قرابة 40 ألف دونم، تملكها العائلات الأصلية هناك. وتعود في غالبيتها لعشيرة القديرات ولعائلات أخرى هجّر بعضها من أراضيها الأصلية، وانتقلت للسكن في هذه الأرض.

وعمليات تهويد أرض النقب ليست محاولات طارئة، وإنما هي تسلسل لأحداث تعاقبت على المنطقة على مدار سنوات طويلة، منذ العام 1948. ويقول الباحث الفلسطيني منصور النصاصرة، وهو ابن النقب، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن إسرائيل لم تعترف منذ العام 1948 بملكية البدو للأرض، رغم احتفاظ غالبيتهم بصكوك بريطانية وعثمانية، تحدد بعبارات واضحة وقانونية تلك الملكية. ويشير إلى أن الكثير من أهالي النقب وبئر السبع يملكون، في هذه الأيام، صكوكاً عثمانية وانتدابية، تثبت دفعهم للضرائب، وتبين ملكيتهم للأرض، لكن السلطات الإسرائيلية تصرّ على أن هذه الوثائق التي يحملها البدو تعود إلى العهد التركي، وهي ليست دليلاً للملكية. وتدعي بناء على ذلك أن أراضي البدو هي أرض دولة، أو أتبعت للسلطان العثماني، وليست ملكية فردية.

النصاصرة: الأهالي يملكون صكوكاً تبين ملكيتهم للأرض

الأعسم: إسرائيل فشلت بتغيير نمط حياة البدو في تل السبع

ويؤكد أن عرب النقب لم يستسلموا لهذا القدر، فقد قدموا، منذ خمسينيات القرن الماضي للمحاكم والمؤسسات الإسرائيلية المختلفة آلاف الوثائق والمستندات التي تثبت ملكيتهم للأراضي.

ويوضح النصاصرة، لـ«العربي الجديد»، أنه وفقاً للأرشيفات الإسرائيلية المتوفرة فقد «حصل البدو على وعود بعدم المسّ بملكية أرضهم، خصوصاً بعد العام 1948. يضاف إلى ذلك أن البدو، الذين جرى ترحيلهم من المنطقة الغربية إلى النقب، حصلوا على وعود بالعودة إلى أراضيهم. لكنهم سرعان ما اكتشفوا أن عودتهم إلى أرضهم مسألة شائكة، وستستغرق سنوات طويلة».

ووفقاً للنصاصرة فإن تلك الوثائق «تشير بوضوح إلى أن البدو الذين هجروا من المنطقة الغربية للنقب إلى منطقة السياج (وهو اسم أطلق على المنطقة التي جرى تركيز البدو فيها تحت الحكم العسكري في شمال شرق النقب، وهي 10 في المائة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة القبائل البدوية قبل العام 1948)، أرسلوا طلبات مختلفة إلى الحكومة الإسرائيلية للسماح لهم بالعودة إلى أراضيهم، التي استولى عليها الوصي على أموال الغائب، لكن دون جدوى».

من جهته، يوضح رئيس المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، عطية الأعسم، تسلسل الأحداث على أرض النقب بعد ترحيل الناس إلى منطقة السياج، خلال حرب النكبة وبعدها. ويقول، لـ«العربي الجديد»، إنه تم «وضع الناس تحت الحكم العسكري لغاية 31 ديسمبر/كانون الأول 1966، وتم التعامل معهم بطريقة عسكرية بحتة».

ويضيف الأعسم أنه «في العام 1965 سن الكنيست الإسرائيلي قانون التخطيط والبناء. واعتبرت الحكومة الإسرائيلية آنذاك منطقة السياج منطقة عسكرية مغلقة (محرمة)، وغير صالحة للسكن رغم وجود البدو فيها. أما بعد حرب يونيو/حزيران عام 1967، وتحديداً في العام 1968، قررت الحكومة إنشاء قريتي تل السبع ورهط لتركيز السكان البدو فيهما، وتغيير نمط حياتهم البدوي». ويلفت الأعسم إلى أن هذا الأمر لم يفلح في تل السبع، لكنه نجح في رهط التي أصبحت اليوم المدينة العربية الوحيدة في الجنوب. ويعزو الأمر إلى أن «بعض السكان، الذين تم نقلهم من النقب الشمالي والغربي، أرادوا العودة إلى رهط ليكونوا بالقرب من مسقط رأسهم، بينما رفض قسم آخر منهم السكن في المدينة».

وبعد اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل تقرر إنشاء مطار البحيري، أو ما يسمى بـ«مطار نباطيم»، وعليه اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى الاعتراف بقرى كسيفة وعرعرة النقب وشقيب السلام، كي يتسنى لها ترحيل السكان من أرض المطار إلى تلك القرى. ولاحقاً في ثمانينيات القرن الماضي تم الاعتراف ببلدتي حورة واللقية، ليكون عدد بلدات التركيز الثابتة التي أنشأتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لتركيز البدو 7، تم فيها تجاهل أدنى مقومات الحياة الكريمة، لا سيما الحق في السكن للأجيال المقبلة. وبالتالي تعاني هذه البلدات الآن من أزمة سكن خانقة، أدت إلى تفشي أزمة العنف بين السكان. وأدت البطالة والفقر، وعدم توفر مناطق صناعية أو فرص عمل، بالناس إلى عيش البحث عن السكن وقوت عيالهم يومياً، وبلا جدوى.

وحافظ سكان القرى غير المعترف بها في ثمانينيات القرن الماضي، على صمودهم، ورفضوا محاولات تركيزهم أو ترحيلهم لقرى ثابتة، تحرمهم من مساحات واسعة من أراضيهم ونمط حياتهم التقليدي. وشهدت سنوات تسعينيات القرن الماضي نشاطاً دؤوباً لتنظيم صفوفهم، تمخض في العام 1997 عن إنشاء جسم يمثلهم، هو المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب. وكان عدد تلك القرى في حينه 49، تقلص عددها تدريجياً ليصل اليوم إلى 32 قرية حسب معطيات المجلس الحالية.

وبالرغم من أن المجلس الإقليمي ضم عشرات القرى، إلا أن الحكومات الإسرائيلية رفضت الاعتراف به كجسم قانوني يمثل السكان. وقامت بعد الاعتراف بعدد من القرى، التي كانت ضمن المجلس المذكور، بإنشاء مجلس إقليمي واحد لها جميعاً، حمل اسم «مجلس أبو بسمة». وعينت وزارة الداخلية الإسرائيلية، بعد العام 2000، أعضاء يهودا ورئيسا يهوديا لهذا المجلس، بحجة «متابعة أمور السكان وقضاياهم». لكن هذا المجلس، الذي فرض عليهم بأعضائه ورئيسه، لم يقدم لهم أي خدمة. وبعدها بسنوات طالب السكان بإجراء انتخابات لاختيار رئيس المجلس مباشرة، كي يكون من السكان الأصليين، وليس موظفاً تعينه الحكومة. ورفع السكان التماساً للمحكمة بهذا الطلب. في البداية، وافقت المحكمة الإسرائيلية على مطلب السكان، لكنها اشترطت عدم حصول أحداث شاذة خلال إجراء الانتخابات المباشرة. لكن سرعان ما تبين وجود مخطط حكومي، سعى لضرب وحدة سكان قرى المجلس الإقليمي، من خلال فصله إلى قسمين، هما المجلس الإقليمي «واحة الصحراء»، والمجلس الإقليمي «القيصوم»، ليعود موضوع تعيين موظفين يهود لرئاستهما إلى الواجهة. واستمر الحال على ما هو عليه، إلى أن تم أخيراً إجراء انتخابات، واختيار ممثلي السكان هناك.

وأصبح كل مجلس مسؤولاً عن عدد من القرى ومنفصلاً عن الآخر. وتتبع إلى «واحة الصحراء» القرى الواقعة على خط 25 و40، وهي قصر السر وأبو قرينا وأبو تلول وبير هداج، بينما «القيصوم» مسؤول عن القرى على خط 31، وهي ترابين الصانع وأم بطين والسيد وسعوة والدريجات وكحلة ومكحول. ووافقت الحكومة الإسرائيلية على طلب السكان، مطلع العام الحالي، الاعتراف بمزيد من القرى. وسمحت بإقامة ثلاث قرى، هي عبدة وخشم زنة ورخمة. لكن الموافقة على إقامة القرى لا تعني الاعتراف بها، وإنما تأتي على شكل مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، وتركيز السكان في جزء بسيط منها، تماماً كما حدث خلال إنشاء قرى التركيز السبع الأولى. فمثلاً، ستخسر قرية خشم زنة نحو 13 ألف دونم من مساحتها الأصلية، ليتركز السكان في نحو 2500 دونم.

قمعت شرطة الاحتلال تظاهرة ضد تجريف الأراضي في النقب (احمد غرابلي/فرانس برس)

تقرير

السودان: مواجهات واعتقالات في «مليونية 13 يناير»

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

عاد السودانيون مجدداً أمس الخميس إلى الشوارع في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى، في «مليونية 13 يناير»، للمطالبة بتنحي العسكر عن السلطة وعودة الحكم للمدنيين، خصوصاً بعد الانقلاب العسكري الذي قاده عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وتأتي هذه التظاهرات الجديدة بعد بضعة أيام من إطلاق الأمم المتحدة مشاورات مع القوى السودانية الرئيسية في محاولة لحل الأزمة الناجمة عن انقلاب البرهان.

وشارك آلاف المحتجين أمس في مواكب مليونية 13 يناير/كانون الثاني، التي تعد الخامسة خلال الشهر الحالي. وانطلق المشاركون من نقاط عدة في العاصمة الخرطوم ومدينة أم درمان، مرددين هتافات مناوئة لقادة الانقلاب العسكري، ورافعين شعارات تدعو إلى عودة الحكم المدني، قبل أن تبدأ القوات الأمنية في عملية القمع ومحاولة منع وسائل الإعلام من التغطية بما في ذلك اقتحام قوات أمن سودانية مكتب التلفزيون «العربي» في الخرطوم، واعتقال مراسله وائل محمد الحسن، ومشرف المكتب إسلام صالح والمصور مازن أونوو ومساعد المصور أبو بكر علي، قبل أن يعلن التلفزيون عن تعرض صالح للضرب بالهروات من قبل قوات الأمن أثناء مداهمة المكتب.

وتوجهت مجموعات من المحتجين إلى منطقة وسط الخرطوم حيث القصر الرئاسي. ولكن فور وصولهم إلى محيط القصر، شرعت قوات الشرطة السودانية التي كانت متمركزة عند بداية شارع القصر، في إطلاق الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لتفريق المحتجين ومنعهم من الاقتراب من القصر الرئاسي، بينما بادرت مجموعات شبابية بالتصدي للشرطة وقذفها بالحجارة وإعادة إطلاق قنابل الغاز باتجاهها. ومع تصاعد المواجهات، أرسلت القوات الأمنية مزيداً من التعزيزات إلى المنطقة، كما رصدت «العربي الجديد»، نقل عدد من المصابين وسط المحتجين إلى العيادات الميدانية والمستشفيات القريبة.

الأمن يقتحم مقر التلفزيون «العربي» ويعتقل الفريق العامل

من جهتها، أعلنت الشرطة السودانية، أن أحد ضباطها، قتل «خلال حمايته» لمواكب أمس، بشارع القصر بالخرطوم. وذكرت الشرطة في بيان أن «العميد شرطة علي بريمة حماد، استشهد أثناء تأدية واجبه في حماية مواكب المتظاهرين بجوار معمل استاك». وبينما لم يقدم البيان تفاصيل إضافية عن الطريقة التي قُتل بها الضابط، تحدثت وسائل إعلام عن تعرضه لعملية طعن.

ومنذ الانقلاب، ينزل السودانيون إلى الشوارع بانتظام للمطالبة بتنحي العسكريين عن السلطة. وفي مواجهة هذه الاحتجاجات، لجأت قوات الأمن إلى القمع ما أسفر عن سقوط 63 قتيلاً ومئات الجرحى إلى الآن، وفق لجنة الأطباء المركزية.

وعلى عكس إجراءاتها منذ الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لم تتخذ السلطات الأمنية مع بداية يوم أمس، أي ترتيبات أمنية مشددة هذه المرة، مثل إغلاق الطرق والجسور، وقطع خدمة الإنترنت، وهي الإجراءات التي درجت على اتخاذها مع كل حراك ثوري خلال الأشهر الماضية. إذ إنها اكتفت أمس بنشر وحدات من الشرطة في عدد من النقاط وسط الخرطوم، قبل أن تعززها إجراءات أمنية لاحقاً. وكانت الخرطوم، قد شهدت، أول من أمس الأربعاء، تظاهرات ليلية، للترويج والدعاية لمليونية أمس.

سياسياً، وفي مواصلة للحراك الدبلوماسي بشأن مبادرة الأمم المتحدة للحوار بين أطراف الأزمة السودانية، التقى عضو مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول شمس الدين كباشي، أمس الخميس، القائم بأعمال السفارة الأميركية في الخرطوم براين شوكان. وقال شوكان، في تصريح صحافي، إن اللقاء تطرّق إلى تطورات الأوضاع السياسية في البلاد، واصفاً اللقاء بأنه جيد. وأكد دعم بلاده بعثة الأمم المتحدة لأداء مهامها، وكذا دعم الشعب السوداني، وصولاً إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي. وشدد شوكان على حق الشعب السوداني في التعبير السلمي، وعلى أهمية وقف أعمال العنف وتأمين حق التظاهر السلمي.

إلى ذلك، أعرب الأعضاء الـ15 في مجلس الأمن الدولي خلال اجتماع مغلق أول من أمس الأربعاء، عن دعمهم للجهود التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة إلى السودان فولكر بيرتس، لإجراء مفاوضات غير مباشرة بين المكونين المدني والعسكري، بحسب ما أفادت به مصادر دبلوماسية. وقال دبلوماسي طالباً عدم نشر هويته، لوكالة «فرانس برس»، إن الجلسة «تخللتها أسئلة» من جانب كل من روسيا والصين والأعضاء الأفارقة في المجلس وهم كينيا والغابون وغانا «لكن لم تكن هناك معارضة فعلية». وقال دبلوماسي آخر مشترطاً بدوره عدم الكشف عن اسمه، إنه خلال الجلسة «كان هناك دعم واسع للمبعوث بيرتس وجهوده». وأضاف: «ومع ذلك، فقد طُرحت أسئلة كثيرة أيضاً حول كيفية جعل العملية شاملة وكيفية ضمان مشاركة جميع الأطراف الرئيسيين».

وأوضحت المصادر الدبلوماسية، بحسب «فرانس برس»، أنه خلال الجلسة أسهب بيرتس في عرض مقاربته للأزمة وسبل حلها، مؤكداً أن «الطرفين نفسيهما يريدان مفاوضات غير مباشرة» للمساعدة في حل الأزمة.

من التظاهرات في العاصمة الخرطوم أمس (فرانس برس)

الحدث

موسكو لا ترى سبباً لاستكمال المحادثات

طريق مسدود بين روسيا والغرب

عاد التصعيد إلى الملف الأوكراني، بعدما أفضت المحادثات بين روسيا والغرب إلى طريق مسدود

لم ينتظر المسؤولون الروس انتهاء المحادثات التي عقدت في فيينا أمس الخميس مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإبداء مواقفهم التشاؤمية من جولات الحوار التي عقدتها موسكو خلال الأسبوع الحالي مع كل من واشنطن وحلف شمال الأطلسي والمنظمة الأوروبية، للتأكيد على أن هذه الحوارات وصلت إلى طريق مسدود. وتعيد هذه التطورات أجواء التوتر وخطر نشوب صراع عسكري في شرق أوروبا على خلفية الأزمة الأوكرانية إلى مربع التصعيد الأول منذ ارتفاع حجم التحشيد العسكري الروسي على حدود أوكرانيا العام الماضي. وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، أمس، في مقابلة تلفزيونية، إن المختصين بالمسألة العسكرية في روسيا بدأوا بعرض الخيارات على الرئيس فلاديمير بوتين إذا ما ساء الوضع حول أوكرانيا، قبل أن يؤكد الممثل الدائم لروسيا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ألكسندر لوكاشيفيتش، عقب انتهاء الاجتماعات في فيينا أمس أن «روسيا لم تتلق رداً مناسباً من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مقترحاتها في مجال الأمن، فكل شيء يدور حول مخاوفهم». وكان لوكاشيفيتش، قد حذر المنظمة من أنه «إذا لم نسمع إجابة بنّاءة على مقترحاتنا في إطار مهلة زمنية مقبولة، وإذا استمر انتهاج سلوك تصعيدي تجاه روسيا، سنكون مجبرين على استخلاص استنتاجات مناسبة واتخاذ كل الإجراءات لضمان التوازن الاستراتيجي وإزالة كل التهديدات غير المقبولة لأمننا القومي». أما وزير الخارجية البولندي زبيغنو راو، فاعتبر أن أوروبا هي أقرب إلى الحرب من أي وقت مضى خلال الأعوام الـ30 الأخيرة.

وبعد يوم على تقديم أعضاء ديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأميركي اقتراح قانون لفرض عقوبات على بوتين بحال قرّر غزو أوكرانيا، وعلى حديث حلف شمال الأطلسي عن اختلافات كبيرة مع الروس، لم تقطع موسكو بالكامل أمس، حبل الدبلوماسية، إذ رأى ريابكوف ضرورة «منح الدبلوماسية فرصة»، بالرغم من إعلانه أن بلاده لا ترى سبباً لإجراء جولة جديدة من المحادثات مع الدول الغربية «خلال الأيام المقبلة» بشأن مطالباتها بالحصول على ضمانات أمنية وعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف «الناتو». وقال ريابكوف إنه «من دون توضيح ما إذا كانت هناك احتياطيات من المرونة على الجانب الآخر بشأن مواضيع مهمة، لا يوجد سبب للجلوس على طاولة المفاوضات في الأيام المقبلة، والاجتماع مرة أخرى وبدء المناقشات نفسها». وأضاف أن المحادثات التي جرت مع الولايات المتحدة يوم الإثنين الماضي، ثم مع حلف الأطلسي في بروكسل الأربعاء «أظهرت أن هناك طريقاً مسدوداً أو اختلافاً في المقاربات»، معتبراً أنه يتوجب على الغرب «ألا يستسلم لسياسة الابتزاز». من جهته، اعتبر الكرملين أمس، أن فرض عقوبات أميركية على الرئيس الروسي سيكون «تجاوزاً للحدود». وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف إن فرض «عقوبات على رئيس دولة، سيكون إجراء يتجاوز الحدود، وسيكون بمثابة قطع للعلاقات» بين البلدين، مشيراً إلى أن اقتراح قانون حول ذلك في الكونغرس الأميركي «لا يُسهّل قيام جو بنّاء للمحادثات» الجارية بين روسيا والقوى الغربية. ووصف بيسكوف اقتراح القانون بـ«السلبي جداً»، مضيفاً أن بلاده «تود أن تأمل بأن التفكير السليم سيسود». وأشار إلى أن روسيا «لم تفشل أبداً» و«لن تفتقر إلى الإرادة السياسية لمتابعة الحوار».

وكان أعضاء ديمقراطيون في مجلس الشيوخ الأميركي قد قدموا أول من أمس، اقتراح قانون بعنوان «الدفاع عن سيادة أوكرانيا»، ينص على فرض عقوبات على بوتين ورئيس وزرائه ميخائيل ميشوستين ومسؤولين عسكريين بارزين والعديد من كيانات القطاع المصرفي الروسي، في حال حصول «غزو» أو «تصاعد» للأعمال العدائية الروسية ضدّ أوكرانيا، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لكييف.

وعُقدت محادثات متوترة الإثنين الماضي في جنيف بين مساعدة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان وريابكوف، فيما كشف حلف شمال الأطلسي وموسكو اللذان أجريا محادثات أول من أمس في بروكسل، عن «اختلافات» صارخة بينهما بشأن الأمن في أوروبا.

ولم يكن موقف الاتحاد الأوروبي أمس، أكثر إيجابية، إذ اعتبر مفوض السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد جوزيب بوريل أن تحركات القوات الروسية على الحدود مع أوكرانيا تُعتبر «جزءاً من الضغط» الذي تمارسه موسكو للحصول على مطالبها، لكن «من غير الوارد التفاوض تحت الضغط» بشأن أوكرانيا. وقال بوريل قبل بدء اجتماع غير رسمي مع وزراء دفاع دول الاتحاد انضم إليه لاحقاً وزراء الخارجية الأوروبيون: «حصلنا على ضمانة بأنه لن يتم اتخاذ أي قرار ولا التفاوض من دون الأوروبيين»، واصفاً التنسيق مع الأميركيين بـ«الممتاز». وسط كل ذلك، شدّدت كييف على ضرورة تجنب الفشل الدبلوماسي، واضعة الكرة في ملعب موسكو. وقال وزير الخارجية الأوكراني ديميترو كوليبا، إنه «على الرغم من كل هذا الأسبوع الحافل بالدبلوماسية الجدية، لكن غير المرضي لروسيا، فأنا اعتقد بأن الحل الوحيد بالنسبة للروس للتأكيد على أن ليست لديهم نية لحل المشاكل بالقوة، هو مواصلة المناقشات عبر الصيغ الرسمية، ومن بينها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

الكرملين: فرض عقوبات على بوتين سيكون تجاوزاً للحدود

بوريل: من غير الوارد التفاوض حول أوكرانيا تحت الضغط

تحدث لوكاشيفيتش عن مهلة زمنية أمام الغرب (فرانس برس)

متابعة

«قوات حفظ السلام» تبدأ الانسحاب من كازاخستان

بدأت قوات بقيادة روسيا أمس الخميس، انسحابها من كازاخستان، حيث أُرسلت لدعم السلطات هناك في مواجهة احتجاجات غير مسبوقة

بعد أن استعادت السلطات في كازاخستان «الهدوء» وأعادت إحكام سيطرتها على البلاد، عقب أسوأ موجة من الاضطرابات تشهدها الدولة الواقعة في آسيا الوسطى، بدأت قوات بقيادة روسيا تابعة لـ«منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، أمس الخميس، انسحابها من كازاخستان، بعد أن كانت أُرسلت لدعم السلطات في مواجهة موجة احتجاجات غير مسبوقة هزّت الجمهورية السوفييتية السابقة وتخللتها أعمال شغب واسعة. وأُقيمت صباح أمس في ألماتا، العاصمة الاقتصادية لكازاخستان، مراسم رسمية تجمع الجنود الذين شاركوا في العملية تحت راية «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، التحالف العسكري بقيادة موسكو. وقال الجنرال الروسي أندري سيرديوكوف إن «عملية حفظ السلام انتهت... المهام أُنجزت». وسيرديوكوف هو قائد كتيبة تابعة لـ«منظمة معاهدة الأمن الجماعي» تضمّ 2030 جندياً من روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا وطاجيكستان وقرغيزستان، أُرسلت إلى كازاخستان في السادس من يناير/كانون الثاني الماضي، وعليها أن تنهي انسحابها بشكل كامل قبل 22 يناير، بحسب منظمة معاهدة الأمن الجماعي والسلطات الكازاخستانية.

وبحسب وزارة الدفاع الروسية، فإن هذه القوات «بدأت تحضير معداتها العسكرية والتقنية لنقلها إلى طائرات سلاح الجو الروسي بهدف العودة إلى قاعدتها الدائمة». وبدأت القوات الروسية أيضاً بتسليم البنى التحتية والمباني التي كانت تؤمّن حمايتها منذ بضعة أيام، إلى السلطات الكازاخستانية. وفي ألماتا، أكبر مدن كازاخستان والتي تضررت بشدة من الاضطرابات، استأنف المطار عمله صباح أمس الخميس، بعد أسبوع من اقتحام المتظاهرين له والاستيلاء عليه لفترة وجيزة.

وهزّت كازاخستان الأسبوع الماضي احتجاجات لم تشهدها إطلاقاً منذ استقلالها عام 1991عن الاتحاد السوفييتي. وقد أسفرت عن عشرات القتلى ومئات الجرحى ودفعت بالسلطات إلى طلب نشر قوات حفظ السلام بقيادة روسيا، وأدت إلى توقيف 12 ألف شخص على الأقل. وجرت أعمال العنف الأخطر في ألماتا مع تبادل إطلاق نار ونهب متاجر وإحراق مبنى البلدية والمقر الرئاسي. ووصفت السلطات أعمال الشغب بأنها اعتداء «إرهابي»، لكنها لم تعطِ أي دليل ملموس على ذلك. واندلعت أعمال الشغب إثر تظاهرات بدأت في 2 يناير الحالي احتجاجاً على ارتفاع أسعار الغاز، على خلفية تدهور المستوى المعيشي وفساد مستشر في الجمهورية السوفياتية السابقة. وقالت السلطات هذا الأسبوع إن الوضع استقر وإنها استكملت ما وصفته «بعمليات مكافحة الإرهاب» في معظم أنحاء البلد. وأمس، قال المكتب الصحافي للجنة الأمن القومي بكازاخستان، في بيان، إنه تم إلغاء المستوى الأحمر لخطر الإرهاب في 14 منطقة بكازاخستان، بما في ذلك العاصمة نور سلطان. لكنها أكدت «استمرار تنفيذ عملية مكافحة الإرهاب في ألماتا، لتحديد واحتجاز الإرهابيين والأشخاص المتورطين في أنشطة إجرامية أخرى خلال فترة أعمال الشغب الجماعية». ونالت رواية السلطات الكازاخستانية للأحداث دعم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ودول أخرى مجاورة. وقد بحث بوتين هاتفياً أمس الخميس، مجدداً مع رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، آخر مستجدات الوضع في هذا البلد. وأوضحت الرئاسة الروسية في بيان، أن توكاييف أطلع بوتين على «الإجراءات الرامية إلى إتمام استعادة النظام في بلده، والتي تأتي مع مراعاة دور قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي». ولفت الكرملين إلى أن توكاييف أعرب عن «امتنانه الخاص لروسيا لما قدمته من دعم ومساعدة إلى كازاخستان خلال الأزمة الأخيرة، باعتبار موسكو حليفة وشريكة استراتيجية لكازاخستان ضمن منظمة معاهدة الأمن الجماعي».

وكان توكاييف اتهم سلفه نور سلطان نزاربايف وحلفاءه وأفراد من عائلته، بأنهم مسؤولون عن ظهور «شركات تحقق أرباحاً فاحشة وأشخاص أغنياء» في البلاد. وأعلنت كازاخستان السبت الماضي توقيف الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات كريم ماسيموف، وهو أول شخصية رفيعة المستوى يتم استدعاؤها بناء على شبهات بـ«الخيانة العظمى». وقال المكتب الصحافي للجنة الأمن القومي في كازاخستان، في بيان أمس الخميس، إن التحقيق بدأ في قضية ماسيموف. وذكر أن «التحقيق يجري في وقائع محاولة الاستيلاء بالقوة على السلطة في البلاد وإساءة استخدام الصلاحيات الوظيفية». ووفقاً للبيان، تم كذلك في إطار القضية، اعتقال رئيس جهاز القوات الخاصة التابعة للمخابرات أنور ساديكولوف ومساعده داوليت يرغوجين. كما أعلنت لجنة الأمن القومي «إلقاء القبض على أربعة أشخاص يحملون جنسية دولة أفريقية مشتبه فيهم بالتورط في الاضطرابات واسعة النطاق التي شهدتها البلاد».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

أعرب توكاييف لبوتين عن امتنانه الخاص لروسيا لما قدمته

شرق غرب

الجزائر: الإعدام لسكرتير قايد صالح

أصدرت المحكمة العسكرية في البليدة قرب العاصمة الجزائرية، أمس الخميس، حكماً بإعدام السكرتير الخاص السابق لقائد أركان الجيش الراحل أحمد قايد صالح، الضابط قرميط بونويرة، بعد إدانته بتهم الخيانة العظمى وإفشاء أسرار عسكرية. من جهة ثانية، طلب القضاء المؤبد بالقضية لكل من القائد السابق للدرك الوطني غالي بلقصير، الفار إلى الخارج، والموظف السابق في سفارة الجزائر في ليبيا محمد العربي زيتوت المقيم في لندن.

(العربي الجديد)

المغرب متمسك بطرحه لحل نزاع الصحراء

جدّد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة (الصورة)، أمس الخميس، التأكيد على موقف بلاده من استئناف العملية السلمية في الصحراء، خلال مباحثات عقدها في الرباط مع المبعوث الأممي الجديد إلى الصحراء ستيفان دي ميستورا. وأكد بوريطة على موقف بلاده القائم على استئناف العملية السياسية تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي على أساس مبادرة المغرب للحكم الذاتي، وفي إطار «الموائد المستديرة» بحضور المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.

(العربي الجديد)

واشنطن: مطالب بكين ببحر الصين غير قانونية

وجّهت الولايات المتحدة، أمس الخميس، انتقادات شديدة لمطالب بكين في بحر الصين الجنوبي، واصفة إياها بغير القانونية. وقال مكتب وزارة الخارجية الأميركية للمحيطات والشؤون البيئية والعلمية الدولية، في دراسة بحثية، إن «ليس للصين أي أسس بموجب القانون الدولي لمطالب وضعتها على مسار تصادمي» مع دول في جنوب شرق آسيا، معتبراً أن مطالبة الصين «بشكل غير قانوني بسيادة يقوض بشكل خطير سيادة القانون في المحيطات».

(فرانس برس)

عرقلة جمهورية لتحقيق اقتحام الكابيتول

رفض زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب الأميركي كيفن ماكارثي (الصورة) أول من أمس الأربعاء، تقديم شهادته أمام لجنة التحقيق في الكونغرس باقتحام مبنى الكابيتول في 6 يناير/كانون الثاني 2021، وأي دور للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب فيه. وقال ماكارثي إن الاستدعاء يتعلق «بتصريحات شاركتها مع العالم ومحادثات خاصة»، منتقداً «سوء استغلال النفوذ» من قبل اللجنة.

(فرانس برس)

اقتراح أميركي بتوسيع العقوبات على بيونغ يانغ

أعلنت الولايات المتحدة أول من أمس الأربعاء، أنها ستقترح على مجلس الأمن الدولي توسيع نطاق العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية. وأعلنت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد عن الاقتراح، بعيد إعلان وزارتي الخزانة والخارجية الأميركيتين فرض عقوبات مالية جديدة على 5 كوريين شماليين لارتباطهم ببرنامج بيونغ يانغ لأسلحة الدمار الشامل.

(فرانس برس)

يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب «المحنة»، مذكرات رئيس الوزراء الليبي الأسبق عبد السلام جلود. تختار «العربي الجديد» أجزاء منه، وتنشرها في خمس حلقات متتالية. في الجزء الخامس يتحدث جلود عن أسباب استقالته وقيام بعض الليبيين بزيارة القدس المحتلة، وعن مصير الزعيم الشيعي، موسى الصدر

المحنة [5/5]

مذكرات
عبد السلام جلود

طلب القذافي من أجهزة الأمن أن يختاروا له شخصا يشبه الإمام الصدر، ليتقمص شخصيته

أنت يا أخ معمّر تدمر نفسك وتدمّر البلد معك ... هكذا انتهى آخر حوار صاخب دار بيني وبينه

عبد السلام جلود

قررت الاستقالة من منصبي يوم 9 أيار/ مايو 1992، ولكن من دون تقديم ورقة الاستقالة، ببساطة، لأن ما من أحد قام بتعييني. لقد كنت أحد صنّاع الثورة. وهكذا قررت أن أعتكف في منزلي، ولكن مع الاحتفاظ بعلاقتي الشخصية بالأخ معمّر. بعد استقالتي باشهر قليلة زارني في منزلي الشيخ عطية، وكان صديقًا لي، وهو رجل ثري وكريم إلى أبعد الحدود، وفي الوقت نفسه بسيط ومتواضع، فلم يغرّه ثراؤه من طباعه، وكان من أعيان منطقة سوق الجمعة في طرابلس، وقد طلب مني ومن أخي وعديلي راسم بن علي بن عثمان أن نحضر مراسم عقد قران ولديه في المنطقة نفسها، في يوم عقد القران، ذهبت مع راسم، ووجدت بحضور عشرات الآلاف من المواطنين. لمّا وصلت استقبلني المواطنون بالترحاب والعواطف الجياشة، وغمرني الجميع بالحب والود وقال لي بعضهم: «هذا يوم مبارك لأننا رأيناك فيه»، وكانت النسوة يزغردن. وحينما جلسنا، قال لي الشيخ عطية: «بشرفني، ويشرف أسرتي أن تكون أنت وكيلًا لابني في عقد القران».

كنت أؤمن دائمًا بأن القائد الثوري أو السياسي هو لكل المواطنين. ولأنني لا أستطيع مشاركة كل مواطن في اعراسه أو أحزانه، فقد كنت أشارك إخوتي فقط مناسباتهم الخاصة، ولكن بعد استقالتي قررت أن أشارك اصدقائي وأحبتي، وكذلك بعض الرموز والشخصيات الوطنية، أعراسهم مجالس عزائهم، كما أنني رأيت في ذلك اتصالًا مباشرًا مع الناس لتحريضهم على مقاومة الطاغية والتخلص من الخوف...

في صباح اليوم الأول من عيد الأضحى من عام 1993، اتصلت بالأخ معمّر في منزله نحو الساعة الواحدة والنصف ظهرًا، فردّ عليّ الأخ عبد الله السنوسي، فقال لي: «ما بك؟ زعلان ولابس أسود»، ثم سألني: «ما رأيك في زيارة الليبيين للقدس؟»، فردت عليه بغضب «يا أخ معمّر أنت تعلم أنني مستقيل من منصبي ولو كنت في موقعي لقطعت الأرجل التي ذهبت إلى القدس والأيدي التي صافحت الصهاينة»، ثم استدركت قائلًا: «إن الليبيين الذين ذهبوا إلى فلسطين المحتلة هم مأمورون. أما الذين أشاروا واقترحوا عليك ارتكاب هذه الجريمة في حق الأمة، هؤلاء هم الذين سوف أحاكمهم وأطبق عليهم الحكم العادل، لأن كل الدساتير في الدول العربية تحرّم الاتصال بالعدو وتعتبره خيانة وطنية»، فقالت لي زوجته وكانت متألمة: «يا وخيّ تركت أخوك لوحده؟ هؤلاء الذين من حوله حشوه (أخبلوه) وهم الذين دبروا وجهّزوا الحافلات»، فقلت لها: «كلا، هذا قرار سياسي اتخذه الأخ معمّر». ثم خاطبته شخصيًا وقلت له: «يا أخ معمّر أنت حوّلت ليبيا إلى إقطاعية سياسية، وفي النهاية ها أنت ترسل الليبيين إلى القدس. لقد حوّلت العيد الكبير عيد التضحية والفداء إلى يوم للخنوع والاستسلام، كما حوّلت يوم الفاتح من سبتمبر من يوم انتصار إلى يوم هزيمة، حين اخترت يوم الفاتح للتوقيع على الاتفاقية مع حسني هبري حول أوزو بتحويلها إلى محكمة العدل الدولية».

في اليوم التالي من زيارة الليبيين للقدس، تقدّمت برسالة استقالة أخرى رفضًا للزيارة، وحينما التقيتا، أنا ومعمّر ومصطفى الخروبي وأبو بكر يونس، في منطقة المربعات على طريق مطار طرابلس، قلت له: «يا أخ معمّر، يجب أن نقلل من أضرار هذه الزيارة المشؤومة وأن نعتذر من القوى القومية عن هذه الجريمة، ونؤكد لهم التزامنا بتحرير فلسطين وعدم الاعتراف بالعدو»، فالتقط أبي أبو بكر يونس والخروبي منهمكًا وساخرًا، وقال: «يا بوبكر ويا مصطفى، عبد السلام يريد منّا أن نعتذر لشعراوي جمعة وعبد المجيد فريد وسامي شرف وعبد الرحيم مراد»، وكان لسان حاله يقول: «فن هؤلاء، أنا القيادة القومية»، فقلت له: «يا أخ معمّر، لا أوافق على طريقتك هذه في التفكير، لا احد يستطيع أن يحتكر قيادة الأمة، بالأمس كانت مصر عبد الناصر هي القيادة، واليوم ثورة الفاتح، وغدًا يمكن أن تقوم ثورة في تونس أو المغرب وتصبح هي قيادة الأمة».

في تموز/ يوليو 1993، طلب مني الأخ معمّر إجراء حوار آخر؛ فالتقينا في منزله وبدأنا حوارًا صاخبًا وحادًا، قلت له: «مرة أخرى يا أخ معمّر أقول لك أنت حوّلت ليبيا إلى إقطاعية سياسية أصبح فيها الإنسان الليبي أشبه بسلعة خاصة بك، لا مشاعر له ولا احاسيس، إنه مثل حذائك أو نظاراتك، تفعل بهما ما تشاء، وهذا ما أوصلك في النهاية إلى قرار زيارة القدس المحتلة».

في ليلة الفاتح من عام 1993، كنت في منزلي بالمصيف، وفجأة وصل الأخ معمّر لزيارتي، وقال لي: «من الضروري أن نتفق. الناس معنوياتها سيئة وهي مُحبطة بسبب موقفك وخاصة الشباب والثوريين»، فقلت له: «المشكلة ليست في عودتي عن استقالتي وممارسة مهماتي، المشكلة تكمن في الردّة التي تقودها أنت شخصيًا، فهل لديك الرغبة في التراجع والعودة إلى الشعب والوطنيين والثوريين؟ هذا هو السؤال الكبير الذي يطرح نفسه بقوة على الثورة»، ثم أضفت: «مجيئك إلى ليلة الفاتح لا يبدو لي مقنعًا أو مفهومًا، لو كنت جادًا في التوصل إلى اتفاق حول ضرورة التغيير الشامل، لكان علينا أن نرتب لهذا اللقاء قبل عشرة أو خمسة عشر يومًا قبل الفاتح، كان في إمكاننا أن نجري حوارًا معمقًا، ونتفق على أسس التغيير. أما اليوم فيبدو لي أننا لن نتمكن من إنجاز شيء. لقد تأخر الوقت كثيرًا». ولمّا الحّ عليّ بالظهور العلني أمام الجماهير، قائلًا إنها بدأت تتساءل عن سبب اعتكافي، قلت له: «أنت تعرف رأيي وظهوري العلني متوقف على ما سنتوصله غدًا في خطاب الفاتح من سبتمبر». ثم ذكّرته بالحملة التي شنها عليّ هو وحاشيته، وقلت له: «أنتم كنتم تقولون عني بأنني سادات ليبيا، وانني أريد أن أرث الثورة. الحمد لله، إني رأيتكم أنتم جميعًا ساداتيون، تسيرون على طريق السادات وطنيًا وقوميًا». فردّ عليّ قائلًا: «صحيح معك حق».

وخلال فترة اعتكافي في منزلي بطرابلس، توصلت إلى قناعة راسخة مفادها أن الأخ معمّر لا يملك أي إرادة حقيقية للتغيير؛ ولذا اتخذت قرارًا صارمًا بمقاطعته وعدم اللقاء به. وبالفعل لم تتحدث هاتفيًا ولو لمدّة به طوال سنتين ونصف سنة، لكنه حاول مرات كثيرة حملي على أن أقبل فكرة اللقاء به وكنت في كل مرة أرفض فكرة أي لقاء. وذات يوم استدعى الأخ معمّر أخي سالم، وطلب منه أن يعدّ لنا عشاء، أنا وهو، فقال له سالم: «ليست المشكلة في إعداد طعام العشاء. المشكلة في إقناع عبد السلام بالحضور».

وحين جاءني أخي سالم وأخبرني برغبة الأخ معمّر، قلت له إنني أرفض الفكرة من أساسها. بعد ذلك جاءني خليفة إحنيش وهو يحمل اقتراحًا من الأخ معمّر أن نلتقي، فقلت له: «لا يمكن أن نلتقي. لن تمتد يدي لمصافحته، ما دام مستمرًا في قمع الليبيين ويمارس جرائمه». وأذكر أن خليفة إحنيش قال لي وهو يسمع ردّي الغاضب: «لا أستطيع أن انقل إليه ما قلته لي، وأنت ترفض اللقاء، لكنني سأقول له إن عبد السلام يبلغك تحياته، وهو سوف يفهم المقصود». فأجبته: «أنت حرّ في ما تقول، لكن هذا هو ردّي وهذا هو جوابي من دون لبس».

في عام 1990، كنت في منزلي أشاهد الإذاعة المرئية الليبية، وكانت تنقل وقائع ما عُرف بالتحالف التاريخي بين قبيلة ورفلة وقبيلة القذافذة في منطقة بني وليد في ورفلة. وصعقت حينما رأيت الأخ معمّر يحضر هذا اللقاء، وشاهدته وهو يسلم بيان التحالف، فاتصلت به وقلت: «أن تأمر القبيلتين بعقد هذا التحالف الصوري شيء، وأن تحضره أنت شخصيًا وأن يسلموك بيان إعلان التحالف [شيء آخر]، فأنت تثبت بالصوت والصورة انك شيخ قبيلة. انا أشعر بالأسف والحزن للحالة التي وصلت إليها». بعد أشهر من هذا الإعلان، قاد بعض ضباط قبيلة ورفلة مؤامرة لإسقاط النظام. بعد أيام قليلة فقط، وتحديدًا في اليوم الرابع للمؤامرة، طلبني الأخ معمّر لنتخذ فيه قرارًا بفرض التغيير على الأخ معمّر؛ لأن الأوضاع تستحق مجازفة غير محسوبة. وللأسف، رفض الجميع الإتيان إليه، وقالوا إن هذا يُعدّ تمرّدًا، وقالوا: «ما نسعى إليه هو لقاؤكما معًا واستئناف الحوار». في الساعة الثانية عشرة من يوم جمعة الفاتح من أيلول/سبتمبر 1995، رنّ الهاتف في منزلي بمنطقة المصيف، فرفعت السماعة وصمتُّ، انتظرت قليلًا، وإذا بالأخ معمّر هو المتصل، فقال لي: «يا أخينا لماذا لا تتصل للتهنئة وتبارك؟»، فقلت له: «ما المناسبة؟»، فقال لي: «الفاتح»، قلت له: «يا أخ معمّر، لم يعد الفاتح يعني لي أي شيء؛ لا لأنني لم أعد في السلطة، وإنما لأن الفاتح لم يعد يعني لليبيين أي شيء، ومن ثمّ فهو لا يعنيني. الفاتح اليوم يعني لليبيين الفقر والجهل والخوف. لك طريقك ولي طريقي»، فردّ قائلًا: «طريقنا واحد منذ 1957»، فقلت له: «ما تفعله بالشعب الليبي من قهر وقمع وتجويع وإذلال، أمر يفوق كل وصف». ثم، قبل أن يغلق الهاتف، قال لي: «مشكلتي أنك زعيم، لولا هذا لحاكمتك واعدمتك».

في حزيران/ يونيو 1996، وقعت مذبحة سجن «بوسليم» التي ذهب ضحيتها أكثر من ألف شاب ليبي. ولأنني كنت في حالة قطيعة معه، وكنت مستقيلًا، لم تتح لي الفرصة للتحدث معه عن هذه الجريمة. ثم بعد عامين ونصف عام من هذا التاريخ، أي في عام 1998 وقعت محاولة انقلابية، دبرتها مجموعة من أقاربه وحرسه الخاص، وكانت تستهدف اغتياله. قام الأخ معمّر بإعدام المتآمرين والتمثيل بجثثهم، وسحلها بواسطة سيارة في شارع باب العزيزية، ثم علقهم من أرجلهم فوق شجرة. بعد يوم واحد فقط من اكتشاف المؤامرة اتصلت به هاتفيًا، وقلت له: «أنا قادم للقائك»، فقال مستغربًا وهو لا يكاد يصدق: «صحيح يا عبد السلام؟». وبالفعل، ذهبت للقاء أمامي مضمون الرسالة، وقال: «أنا لا أستطيع اتخاذ أي إجراء ضدك، ولذا سأترك لك البلد. لا أريد أن أراك وهم يحققون معك ويعذبونك قبل أن تُعدم»، فقلت له: «مَن هم الذين سيحققون معي ويعذبوني، هؤلاء إما أنهم يخافون مني وإمّا أنهم يحترمونني. ولذا، في حال حصول هذا فذلك هو قرارك أنت. أنت تترك البلد؟ هذا مستحيل، أنت مستعد لأن تقتل مليون ليبي أو مليونين لكي تحكم ليبيا. أنا لا أستطيع العيش تحت التهديد والتخويف. لست خائفًا؛ لا من سجون، ولا من إعدامي. ما يجري في ليبيا لا أوافق عليه إلا أن يمرّ فوق جثتي».

بعد هذا اللقاء بأشهر، عرضت على بعض أعضاء القيادة، ومن بينهم أبو بكر يونس ومصطفى الخروبي ومختار القروي وبعض الضباط الأحرار، أن يعقد أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار اجتماعًا في منزلي لنتخذ فيه قرارًا بفرض التغيير على الأخ معمّر؛ لأن الأوضاع لم تعد تحتمل مجازفة غير محسوبة. وللأسف، رفض الجميع الإتيان إليه، وتنفق على أسس التغيير. أما لمّا وصلت إلى الخيمة، وجدت زملائي (شيخين) من أقاربه، حين جلست أنا والعقيد مصطفى، قال لي: «يا عبد السلام سقطت القبيلة وانتصرت قيمك الثورية»، فقلت له: «يا ريت سقطت القبيلة وانتصرت قيمنا الثورية. هذه ليست قيمي أنا، وإنما هي قيمك أنت وقيم كل الثوريين». كان الأخ معمّر في هذا اللقاء، كما رأيته عن قرب، بشعر بالمرارة والإحباط وبعتصر الألم قلبه؛ فقد كانت المؤامرة خطيرة واستهدفت قتله. قبل هذا الحادث، كان الأخ معمّر قد عقد تحالفًا بين قبيلة القذافذة وقبيلة ورفلة، وبات يعتمد على قبيلة ورفلة في حمايته وحماية نظامه. ولذا كان يشعر بالمرارة والألم. قال الشيخان وهما يوجهان كلامهما إليّ: «قبيلة ورفلة ليسوا إخوتنا من جهة الجد. المقارحة هم إخوتنا»، فقلت بغضب وأنا أوجه كلامي إلى الأخ معمّر: «فكني منهما ومن كلامهما. قبل أربعة أيام لم يكونا يقولان هذا الكلام». أدركت أن الأخ معمّر هو مَن لقّن الشيخين، ليقولا لي إن «المقارحة إخوة القذافذة»، فقلت للأخ معمّر: «أرجوك أخ معمّر. أنت تعلم انني مستقيل، ولكنني انصحك الآن لا ترتكب مرة أخرى خطأ مصراتة، لمّا تأمر المحيشي وبعض الضباط من مصراتة، اعتبرت أن مصراتة كلها متآمرة عليك. يجب أن تكون العقوبة شخصية. لا تزر وازرة وزر أخرى».

وأذكر أن الإخوة أبو بكر يونس والخروبي والخويلدي جاؤوا إلى منزلي في عام 1994 يحملون رسالة من الأخ معمّر، مضمونها: «أنت تنتقد سياساتي وتحرض الجماهير ضدي»، فقلت لهم: «سوف أذهب للقاء الأخ معمّر»، فقالوا لي: «سنذهب معك».

فذهبنا في اليوم نفسه للقاء الأخ معمّر، فكرّر به، وكان هدفي أن أستغل ظروفه النفسية السيئة حيث كان منهارًا تمامًا من أجل إقناعه بالعودة إلى الشعب. ولمّا وصلت عانقني بحميمية وهو يبكي بكاء شديدًا بصوت عالٍ، لمدة نصف ساعة تقريبًا، إلى درجة أن عبد الله السنوسي ومنصور ضو شعرا بالإحراج فغادرا المكان، ثم قام حراسه بذبح خروف أمامنا، وهي عادة بدوية تعبيرًا عن الفرح والاحتفاء بالقادم. بعد ذلك جلسنا، وقال لي: «هل يخطر عليك (أي على ذهنك) يا خوي يا عبد السلام، أن أقاربي وحراسي يريدون قتلي؟»، فقلت له: «يا أخ معمّر، لماذا يتآمر عليك أقرباؤك ويخططون لقتلك؟ هم ليسوا سياسيين. هذا يعني أنك تسير في الطريق الخطأ، حتى إن أقرباءك لم يقبلوا بتصرفاتك. لا أحد يحميك؛ لا الأقرباء ولا الحراس، بل الشعب، فعد إلى الشعب». ثم أردفت: «إن مذبحة سجن بوسليم يمكن اعتبارها أكبر مذبحة منذ مذابح هتلر ضد اليهود»، فردّ عليّ قائلًا: «هؤلاء مكلوبين (ويقصد أنهم مثل كلاب مسعورة)، لو أنني لم أتصرف معهم على هذا النحو لهربوا من السجن واحرقوا مدينة طرابلس واحرقوك أنت معها». فقلت له: «حرق مدينة طرابلس وحرقي أهون من قتل 1400 شاب»، فردّ قائلًا: «هؤلاء - سُنّة - متعصبون»، فقلت له: «أنت ستجعل كل الليبيين سنّة يميلون إلى التشدد وسوف يقاومونك، الشعب سيقاوم بالسلبية المقيتة، وهؤلاء المتشددون سيقاتلونك بأجسادهم. أنت يا أخ معمّر تدمر نفسك وتدمّر البلد معك ... وهكذا انتهى آخر حوار صاخب دار بيني وبين معمّر».

بعد عام 1998، جاء إلى منزلي بعض الضباط الأحرار وبعض الثوريين الحقيقيين، وقالوا لي: «إذا أردت أن تنجح في إحداث التغيير، فعليك أن تعطي مخرجًا للأخ معمّر، لأن العناصر السيئة والمستفيدة تعتبر البرنامج ضد مصالحها، وهم يرجّحون أنك تريد فرض برنامجك على القائد»، ففكرت، ثم كتبت ورقة قلت فيها: «لقد اجتمعت مع الأخ معمّر وطلب مني أن استعين بخيرة الكفاءات لإعداد ليبيا والأمة العربية للقرن 21، وأرسلتها إلى مدير مكتبه أحمد رمضان».

بعد وقت قصير، اتصل بي رمضان وقال: «أخوك معمّر مسرور بما كتبت». بعد هذه المكالمة، انكببت على إعداد البرنامج في جانبيه الوطني صورة منه. بعد أن اطلع معمّر على البرنامج القى كلمة أمام القيادة العشرة من يوم جمعة الفاتح من أيلول/سبتمبر 1995، ربّ الهاتف في منزلي بمنطقة المصيف، فرفعت السماعة وصمتُّ، انتظرت قليلًا، وإذا بالأخ معمّر هو المتصل، فقال لي: «يا أخينا لماذا لا تتصل للتهنئة وتبارك؟»، فقلت له: «ما المناسبة؟»، فقال لي: «الفاتح»، قلت له: «يا أخ معمّر، لم يعد الفاتح يعني لي أي شيء؛ لا لأنني لم أعد في السلطة، وإنما لأن الفاتح لم يعد يعني لليبيين أي شيء، ومن ثمّ فهو لا يعنيني. الفاتح اليوم يعني لليبيين الفقر والجهل والخوف. لك طريقك ولي طريقي»، فردّ قائلًا: «طريقنا واحد منذ 1957»، فقلت له: «ما تفعله بالشعب الليبي من قهر وقمع وتجويع وإذلال، أمر يفوق كل وصف». ثم، قبل أن يغلق الهاتف، قال لي: «مشكلتي أنك زعيم، لولا هذا لحاكمتك واعدمتك».

في حزيران/ يونيو 1996، وقعت مذبحة سجن «بوسليم» التي ذهب ضحيتها أكثر من ألف شاب ليبي. ولأنني كنت في حالة قطيعة معه، وكنت مستقيلًا، لم تتح لي الفرصة للتحدث معه عن هذه الجريمة. ثم بعد عامين ونصف عام من هذا التاريخ، أي في عام 1998 وقعت محاولة انقلابية، دبرتها مجموعة من أقاربه وحرسه الخاص، وكانت تستهدف اغتياله. قام الأخ معمّر بإعدام المتآمرين والتمثيل بجثثهم، وسحلها بواسطة سيارة في شارع باب العزيزية، ثم علقهم من أرجلهم فوق شجرة. بعد يوم واحد فقط من اكتشاف المؤامرة اتصلت به هاتفيًا، وقلت له: «أنا قادم للقائك»، فقال مستغربًا وهو لا يكاد يصدق: «صحيح يا عبد السلام؟». وبالفعل، ذهبت للقاء

القذافي في الذكرى الخامسة والعشرين للثورة الفاتح في 1/ 9/ 1994 (Getty)

التهرّب من التغيير

في نهاية شهر الفاتح (أيلول/ سبتمبر) وبداية تشرين الأول/ أكتوبر 1993، التقيت الأخ معمّر في مدينة سرت، وأجرينا حوارًا مطولًا وصريحًا على امتداد عدّة أيام، ناقشنا فيه كل شيء حول الأوضاع في ليبيا. في نهاية المطاف، اتفقنا على أن أعدّ من جديد برنامج «التغيير الجذري والشامل»، بما يضمن عودة الثورة للشعب. حينما وافق الأخ معمّر على أن أقوم بوضع هذا البرنامج، قلت له: «البرنامج متبلور في ذهني، ولكنني أريد أن أسألك في قضية حساسة: هل توافق على أن يساعدني في إعداد البرنامج عناصر ذات كفاءة وجدّة؟»، فقال لي: «نعم استعن بمن تريد وأشرك معك كل العناصر الجادة التي يمكن أن تكون مفيدة»، فعدت إلى طرابلس. وعلى الفور، وضعت قائمة بأسماء الفريق المساعد، ومن بين هذه الأسماء جاد الله عزوز، وأبو زيد دودرة، وعبد القادر البغادي، ورجب السلاتي، ومحمد سيالة، وعبد الله السعودي، ومحمد عبد الجواد، والروائي أحمد إبراهيم الفقيه، ونقيب الأدباء أمين مازن، والدكتور علي فهمي إخشيم، وعمر الحامدي، وصبحي قنوص، والدكتور شعيب المنصوري، والدكتور مصطفى عمر التير. كان عدد أعضاء الفريق يراوح بين 30 و35 شخصًا. وبحسب ما علمت، خلال هذا الوقت، كان الأخ معمّر يعتقد أن موافقته على إعداد البرنامج ستكون فرصة لعودتي إلى ممارسة مهماتي. ثم علمت أن موافقته كان يقصد منها توريطي. ويبدو أنه ارتاح بالنسبة إلى منوارة مكشوفة. ويبدو أنه ارتاح لمّا علم أنني لم أذهب إلى مكتبي، وأنني كنت أقود فريق العمل من مبنى اللجنة الشعبية. كما علمت أنه كان يسأل العقيد مصطفى الخروبي وأبو بكر يونس: «لماذا لا يعمل عبد السلام من مكتبه؟». بل إن الأخ معمّر كان يسأل أبو زيد دودرة - وكان في هذا الوقت أمين اللجنة الشعبية العامة - السؤال نفسه: «لماذا لا يعمل عبد السلام من مكتبه؟». ولمّا أدرك الأخ معمّر أن منوارته هذه لا يمكن أن تمرّ، وأن الأخبار والمعلومات عن الحوار الصريح والطويل الذي دار بيننا - إذ اتفقنا على أن أعد برنامجًا جذريًا - باتت حديث الشارع الليبي، بدا منزعجًا وشديد الحساسية. في هذه الأثناء، بدأت العناصر الانتهازية التي تلتف حوله بالترويج لمزاعم أن هذا البرنامج «هو برنامج عبد السلام» وليس برنامج الثورة. كان هؤلاء يدركون أن البرنامج يستهدفهم في الصميم؛ ولذا عملوا على نقل الوشايات والأكاذيب، بأن «عبد السلام يريد من خلال هذا البرنامج العودة بشروطه، وهو يريد أن يفرض برنامجه وشروطه على القائد».

بعد ذلك، غادر الأخ معمّر إلى مدينة سبها في فزّان، وحين عاد إلى طرابلس، أبلغته بأنني انتهيت من إعداد البرنامج وأنني جاهز لمناقشته معه، لكن نظرًا إلى سيطرة العقلية المخابراتية على تفكيره، كان هناك متطوعون من ناقلي الأخبار والشائعات ينقلون إليه «أولًا بأول» الحوارات والمناقشات حول البرنامج، ويبدو أنه انزعج من «جذرية البرنامج»، وانتشار أخباره في الشارع الليبي وتعلق آمال الجماهير به، وهذا ما زاد في عناده ورفضه للتغيير. حين وصل الأخ معمّر إلى طرابلس، ذهبت للقائه حاملًا معي «مشروع البرنامج»، وللأسف وجدت أنه قد أعد مناورة جديدة. كنت سبقته في الوصول إلى الخيمة بخمس دقائق. وبينما كنت أجلس داخل الخيمة، رأيته قادمًا رفقة العقيد أبو بكر يونس، وبدا عليه عدم الارتياح. وبعد أن سلّمت عليه جلسنا نحن الثلاثة. قال العقيد أبو بكر يونس حرفيًا: «يا بوي هذا البرنامج مفروض علينا من الخارج»؛ فغضبت غضبًا شديدًا، وقلت له: «أنت لم تطلع على البرنامج فكيف تقول إنه مفروض من الخارج؟ هذا ليس كلامك أيا أبو بكر!»، ثم توجهت بكلامي إلى الأخ معمّر وقلت له حرفيًا: «عيب يا أخ معمّر أن تضع أبو بكر يونس في هذا الوضع المحرج، وهو لا يحسن لعب هذا الدور». ثم نهضت وحاولت أن آخذ نسخة البرنامج الذي كنت وضعته فوق الطاولة، فأسرع الأخ معمّر وأخذه وهو يقول لي: «اجلس يا عبد السلام»، فقلت له: «لماذا نناور على بعضنا؛ إذا لم تكن موافقًا على البرنامج فقل لي هذا مباشرة ومن دون لف ودوران، ومن دون أن تضع أبو بكر في الواجهة»، ثم خاطبت أبو بكر مباشرة وقلت له: «عيب عليك أن تقبل بهذا الدور. ما تقوله أنت عن محتوى البرنامج كنّا نقوله معًا في الغرف المغلقة، بل وأكثر بكثير مما ورد فيه». فقال الأخ معمّر: «إذًا كنتم تتآمرون عليّ؟»، ثم قال للعقيد أبو بكر: «أنت والخويلدي ومصطفى تنزعجون لأصغر وأتفه الأسباب الشخصية وأحيانًا لأسباب لا أهمية لها، بينما عبد السلام حينما يتخذ موقفًا، فهو يتخذه من أجل قضية عامة ومن أجل مصلحة الثورة». انزعج العقيد أبو بكر يونس وردّ حرفيًا: «أنا أش دخلي تحطوني فيما بينكم. أنتم أكباش تتناطح»، ثم نهض وغادر الخيمة غاضبًا، شاعرًا أن الأخ معمّر وضعه في موقف محرج وتخلى عنه. وهكذا انفض اللقاء، من دون أي مناقشة للبرنامج. وفشلت هذه المحاولة كما فشلت أكثر من محاولة غيرها من قبل.

قلت له: يا أخ معمّر أنت حوّلت ليبيا إلى إقطاعية سياسية، وفي النهاية ها أنت ترسل الليبيين إلى القدس

كان يقول: الإمام الصدر هذا إيراني وأنه مدسوس في الطائفة الشيعية، وقيادة الشيعة في العالم العربي يجب أن تكون قيادة عربية

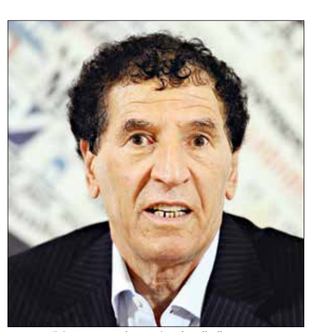
عبد السلام جلود في روما 25/ 8/ 2011 (فرانس برس)

إليهما أسماء الشخصيات التي يرغب في حضورها. في احتفالات الفاتح من سبتمبر 1978، كان الإمام موسى الصدر من بين الشخصيات التي دعاها القذافي. وفي الواقع لم أكن أعرف أن القذافي دعا الصدر لزيارة ليبيا، إلا بعد أن أعلنت وكالات الأنباء اختفاءه. هما إن سمعت بالنبأ، حتى اتصلت هاتفيًا بأحمد رمضان مدير مكتب القذافي وطلبت منه أن يوصلني هاتفيًا بالأخ معمّر لأتحدث معه، وكنت في حالة غضب شديد. قلت له: «ما هذه الجريمة الشنعاء التي ارتكبتها؟ هل من المعقول أن تدعو شخصًا وهو في ضيافتك وفي بيتك، باعتبار ليبيا هي بيتنا الكبير، ثم ترتكب هذه الجريمة؟ هذا ليس من الشهامة والمروءة والرجولة. إنه عمل خسيس وغير أخلاقي ومدمر»، فقال لي بغضب: «أنت تتهمني بقتل موسى الصدر؟ سِرّا دوّر عليه (اذهب وابحث عنه) أنا لا أعرف عنه أي شيء». ثم أغلق سماعة الهاتف في وجهي. وهذه الواقعة ذكرها أحمد رمضان عند التحقيق معه بعد سقوط النظام. ثم اتصلت بمدير الأمن الداخلي العقيد، محمد الغزّالي، وقال لي: «أنا لا علم لدي بهذه القصة. ما أعلمه هو ما تقوله وكالات الأنباء»، ثم اتصلت بأحمد خطاب، وهو مسؤول الأمن في صالة كبار الزوار في المطار، وقلت له غاضبًا: «عليكم أن تخرجوا لي الإمام موسى الصدر من تحت الأرض وإلا فسوف أعدمكم جميعًا». وهذا ما قاله خطاب في صفحته في «فيسبوك». وبعد ذلك، علمت أن القذافي طلب من أجهزة الأمن أن يختاروا له شخصًا بحجم وطول الإمام الصدر، ليتقمص شخصيته وليلبس ملابسه ليغادر إلى روما. وبالفعل رشحوا له أحد الضباط وهو برتبة عقيد في الأمن الداخلي اسمه إمحمد علي المبروك الرحيبي. وفي هذا السياق، أذكر أنّ الأخ معمّر، خلال لقاء أتى معه، كان يقول لي دائمًا إنه يرفض ويعارض بشدة أن تتولى شخصية شيعية إيرانية زعامة الشيعة العرب في لبنان أو العراق، وكان يقول: «الإمام الصدر هذا إيراني وإنه مدسوس في الطائفة الشيعية، وإن قيادة الشيعة في العالم العربي يجب أن تكون قيادة عربية».

أنصار حركة أمل يرفعون صورة موسى الصدر في بعلبك في 31/ 8/ 2018 (فرانس برس)

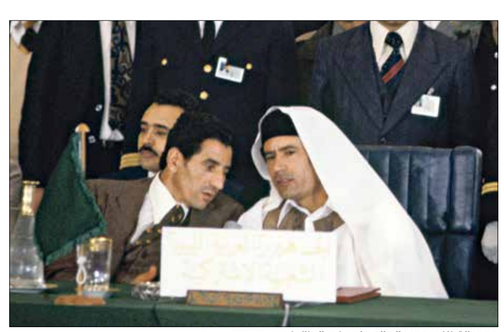
معمر القذافي وعبد السلام جلود في الجزائر في 2/ 2/ 1978 (Getty)

قوانين تجرّم النكات

كان معمر القذافي يشعر بالخيف من سخرية الجماهير التي راحت تطلق الشائعات والنكات ضده، حتى أنه أشار إليها في خطابه، بأنه سوف يصدر قوانين تجرّم مروّجي الشائعات والنكات، ما إن انتهى الأخ معمر من إلقاء خطابه، حتى غادرت مسكني متوجها الى مرتفعات وانا في حالة غضب شديد، وأذكر انني ذهبت مسرعا حتى انني وصلت قبله بدقائق، وحين التقينا قلت له: «أنت لا تزال مصرا على مواصلة طريق الردّة والكفر باللورة، يا أخ معمّر لا فائدة، انت تحطم نفسك بهذه الطريقة، فانت تسير في الطريق الخطأ وخطاباتك تكرار لسياساتك التجريبية التي ستكون نتيجتها انهيار البلاد وتدمير نفسك، كما ان إعلانك انك سوف تصدر قوانين تجرّم وتمنع النكات والسخرية من قراراتك، امر يستحيل قبوله. ليس هناك قانون في العالم يحاسب الناس على نياتها وما يدور في عقولها....».

يفتح قرار المحكمة الاتحادية في العراق، أمس الخميس، بوقف عمل رئاسة البرلمان مؤقتاً، بعد الطعون التي تقدم بها «الإطار التنسيقي» الحليف لإيران، الباب أمام سيناريوهين: التفاوض بين مقتدى الصدر، المتمسك بتشكيل حكومة الأغلبية، و«الإطار التنسيقي»، الذي يريد حصته منها، أو تصعيد المواجهة السياسية

ضربة لمساعي تشكيل حكومة أغلبية

تجميد مؤقت للبرلمان العراقي

يتمسك الصدر بتشكيل حكومة الأغلبية (Getty)

بغداد ـ **عادل النواب، براء الشمري**

في ظل استمرار الخلافات بين التيار الصدري وقوى «الإطار التنسيقي» بشأن تشكيل «الكتلة الكبرى»، وشكل الحكومة العراقية الجديدة، بدأت تلوح نذر معركة جديدة بين الطرفين. وبعد أيام من انتخاب رئاسة البرلمان، وسط تقارب بين التيار الصدري، بزعامة مقتدى الصدر، وتحالفي «تقدم»، بزعامة رئيس البرلمان الجديد محمد الحلبوسي الذي انتخب لولاية ثانية، و«عزم» برئاسة خميس الخنجر، والحزب الديمقراطي الكردستاني، قررت المحكمة الاتحادية العراقية، أمس الخميس، وقف عمل رئاسة البرلمان مؤقتاً، مع ما يترتب على ذلك من وقف جلسات البرلمان حتى صدور حكمها في الطعون.

وجاء قرار المحكمة بناء على طعنين تقدم بهما النائبان باسم خشان ومحمود داود، بشأن ادعاءات عن وقوع مخالفات دستورية وللنظام الداخلي للبرلمان خلال جلسته الأولى، الأحد الماضي، والتي جرى خلالها انتخاب الحلبوسي رئيساً، وحاكم الزاملي وشاخوان عبدالله نائبين له.

وأكدت مصادر برلمانية عراقية، لـ«العربي الجديد»، أن القرار، وإن كان مؤقتاً، إلا أنه سيوقف جلسات البرلمان حتى حسم الطعون المقدمة بشأن الجلسة الأولى، لتعود المحكمة الاتحادية بعد ذلك لتبت بمدى شرعية رئاسة البرلمان. وأوضحت أن هذا الأمر قد يؤدي إلى تأخر إكمال الاستحقاقات الدستورية الأخرى، مثل انتخاب رئيس جديد للجمهورية، والذي يتطلب عقد جلسة برلمانية قبل نهاية الشهر الحالي، والذي عليه تعيين رئيس جديد للحكومة.

ورحبت قيادات في «الإطار التنسيقي»، المعترض على مخرجات الجلسة الأولى للبرلمان، بقرار المحكمة. ودعا عضو «الإطار» مهدي تقي الآمرلي «جميع الكتل السياسية إلى الاحتكام إلى القانون والدستور وفتح حوار جاد وعدم إقصاء الشركاء». ووجه الآمرلي، بدعوته إلى «عدم إقصاء الشركاء»، رسالة مبطنة إلى التيار الصدري، الذي يتمسك زعيمه مقتدى الصدر بتشكيل حكومة الأغلبية، بضرورة إعادة النظر بقراره، حتى يتم تمرير التصويت على المناصب الرئيسية في البلاد من دون معوقات. وجاءت هذه التطورات بعدما كانت الأجواء السائدة لدى قسم من القوى السياسية تفيد بأن سيناريو تشكيل حكومة الأغلبية، والتي دعا لها الصدر، يتقدم على باقي السيناريوهات، لا سيما مع تقارب تحالفي الحلبوسي والخنجر، والحزب الديمقراطي الكردستاني، مع الصدر.

كما أن الخلاف الكردي - الكردي بشأن منصب رئيس الجمهورية، يعزز التوجه نحو حكومة الأغلبية. وأكدت تسريبات سياسية مقربة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البارزاني، أن القيادي في الحزب هوشيار زيباري، رشح نفسه للمنصب. في المقابل يتمسك الاتحاد الوطني الكردستاني بترشيح الرئيس الحالي برهم صالح للرئاسة. وهو يعتبر أن فوز زيباري بالمنصب يعني أن القوى المتحالفة مع الصدر وصلت إلى منصبي رئيس البرلمان والجمهورية.

وقالت مصادر سياسية مطلعة في بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن «التيار الصدري، يجري حوارات واجتماعات متواصلة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحالفي تقدم (بزعامة الحلبوسي) وعزم (بزعامة الخنجر)، من أجل إكمال عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وفق الأغلبية البرلمانية، التي مرر عبرها انتخاب هيئة رئاسة البرلمان».

وأوضحت المصادر أن «الصدر شدد على حزب البارزاني وتحالفي الحلبوسي والخنجر، على ضرورة دعم خياراته في المرحلة المقبلة، بعد دعمه لمرشحيهم في هيئة رئاسة البرلمان. فالصدر ينوي تشكيل حكومة أغلبية دون مشاركة كل القوى السياسية الشيعية، وعلى رأسها ائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي». وأضافت أن «قوى الإطار التنسيقي أوصلت رسائل للقوى السياسية القريبة من الصدر، بأنه لن يتم تمرير عملية سياسية دون مشاركة الإطار، وأن عدم مشاركة تلك القوى في الحكومة سيجعل عمرها قصيراً جداً، وربما لا يتعدى العام الواحد».

> حذر «الإطار التنسيقي» من محاولات لإقصائه عن الحكومة

وأكد القيادي في التيار الصدري رياض المسعودي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن «معادلة الأغلبية، التي مررت هيئة رئاسة البرلمان، قادرة على إكمال عملية تشكيل الحكومة الجديدة». وأشار إلى أن «هذه الأغلبية، والتي تجاوزت الـ200 نائب، تمثل مختلف القوى السياسية» في العراق.

وأضاف أن «التيار الصدري ماض في مشروعه نحو تشكيل حكومة أغلبية وطنية. وهناك دعم سياسي كبير لهذا المشروع من قبل حلفاء التيار، من القوى السياسية السنية والكردية، بل وحتى من بعض القوى الشيعية، فضلاً عن النواب المستقلين ونواب الأقليات».

وأضاف أن «المعادلة السياسية في العراق للمرحلة المقبلة أصبحت واضحة جداً، وهي الأغلبية الوطنية، وعدم المحاصصة والتوافقية، التي كانت سبباً رئيسياً في كل الأزمات التي مر بها الشعب العراقي طيلة السنوات الماضية. وهذا الأمر عليه شبه اتفاق من قبل من يملكون الأغلبية في البرلمان العراقي».

وأكد القيادي في تحالف «تقدم» النائب رعد الدهلكي، لـ«العربي الجديد»، أن «القوى السياسية السنية، ستدعم أي مرشح يتم طرحه لرئاسة الوزراء من قبل التيار الصدري، كون التيار دعم مرشحنا لرئاسة البرلمان، وفق الاتفاق والتوافق بين الطرفين». وأضاف «نتمنى أن يكون التوافق على تشكيل الحكومة المقبلة بين كافة الأطراف السياسية الشيعية». وقال: «نحن لسنا جزءاً من هذا الصراع والخلاف». وأشار الدهلكي إلى أن «القوى السياسية الكردية والسنية مع التيار الصدري، تمكنوا من تشكيل الأغلبية البرلمانية، التي مررت هيئة رئاسة البرلمان بالأغلبية المطلقة. وهذه الأغلبية قادرة على تشكيل الحكومة العراقية، وتمرير مرشح رئاستي الجمهورية والوزراء، إذا قدم من قبل التيار الصدري والحزب الديمقراطي». وكشف الدهلكي أن «القوى السياسية السنية، تجري حوارات واتصالات مع كافة الأطراف السياسية الشيعية، من التيار الصدري والإطار التنسيقي، من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين، حتى يكون هناك اتفاق وتوافق على مرشح رئاسة الوزراء وشكل الحكومة الجديدة».

من جهته، حذر «الإطار التنسيقي» من محاولات لإقصائه عن الحكومة المقبلة. وقال القيادي فيه النائب علي تركي الجمالي، إن «الوضع السياسي في العراق لا يسمح بأن تكون هناك حكومة أغلبية، مع إقصاء أطراف سياسية لها ثقلها البرلماني والشعبي من الحكومة المقبلة». واعتبر أن «هذا الأمر يؤدي إلى زعزعة العملية السياسية في العراق».

وأكد الجمالي، لـ«العربي الجديد»، أن «الإطار التنسيقي، لن يسمح بأن يتم إقصاؤه من عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بحجة تحقيق الأغلبية». وشدد على أن «الحكومة العراقية الجديدة، لا بد أن تكون حكومة توافقية، بمشاركة كل الأطراف السياسية الفائزة في الانتخابات، ويكون تمثيل هذه القوى في الحكومة وفق عدد المقاعد البرلمانية لكل حزب، كما حصل في كل حكومة سابقة».

وأضاف أن «باب الحوار بين الإطار والتيار الصدري ما زال موجوداً، وهناك مساع لتقريب وجهات النظر، واحتمالية لعقد اجتماعات وعودة التفاوض خلال اليومين المقبلين، لغرض حسم مرشح رئاسة الوزراء بشكل توافقي، وكذلك الاتفاق على شكل الحكومة الجديدة، ومن سيشارك فيها من قوى برلمانية».

وشدد الجمالي على أن «الإطار التنسيقي يمتلك مقاعد نيابية لا يمكن تجاهلها أو تهميشها من قبل أي طرف سياسي كان». واعتبر أن «الأيام المقبلة ستبين قوة الإطار، ولا خيار أمام كل القوى السياسية إلا المضي بالتوافق والاتفاق».

ورأى المحلل السياسي العراقي علي البيدر، لـ«العربي الجديد»، أن «شكل الحكومة العراقية، ومن يشارك فيها، ومن سيشكلها، أصبحت واضحة بعد أحداث جلسة البرلمان العراقي الأولى، التي مررت فيها هيئة الرئاسة». وأشار إلى أن «سيناريو حكومة الأغلبية المشكلة من قبل التيار الصدري وحزب البارزاني وتحالفي الحلبوسي والخنجر، هو الأقرب للمشهد». وأضاف أن «الصدر ضمن الأغلبية البرلمانية، ولهذا فإنه غير مصر على عودة الحوار مع الإطار التنسيقي، ويريد أن يمضي بتشكيل حكومة الأغلبية، على الرغم من مقاطعة قوى الإطار».

«هيومن رايتس ووتش»:
لا محاسبة لقتلة الناشطين

انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» السلطات العراقية، التي لم تعلن عن أي نتائج لتحقيقاتها بقتل المتظاهرين، فيما اعتبرت أن الديمقراطية ما زالت تجذب الناس، على الرغم من خطر الاعتقال

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحكومة العراقية بعدم الإيفاء بوعودها في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ضد الناشطين والمتظاهرين، فيما أكدت استمرار الانتهاكات والاعتقالات التعسفية في البلاد.

وأكدت «هيومن رايتس ووتش»، في القسم الخاص بالعراق في تقريرها العالمي لعام 2022، عن حقوق الإنسان في نحو 100 بلد والذي نشر أمس الخميس، أن «الانتهاكات في العراق تضمنت الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، والقتل خارج نطاق القضاء» في ظل غياب المساءلة، مشيرة إلى محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وقالت الباحثة في الأزمات والنزاعات في المنظمة، بلقيس والي، إن «محاولة اغتيال الكاظمي تعكس بوضوح إفلات الجماعات المسلحة العراقية من العقاب، فهي لا تخشى حتى شن هجوم سافر على زعيم البلاد».

وأكد المدير التنفيذي في المنظمة كينيث روث أن «أعداداً كبيرة من الناس خرجت إلى الشوارع، حتى حين واجهت خطر الاعتقال أو التعرض لإطلاق النار، ما يظهر أن الديمقراطية ما زالت تجذب الناس بقوة». وأكد أنه «من ناحية أخرى، يجد القادة السلطويون صعوبة أكبر في التلاعب بالانتخابات لصالحهم».

وأشارت المنظمة إلى أن لجنة التحقيق، التي شكلها الكاظمي للتحقيق في قتل نحو 487 متظاهراً لم تعلن عن أي نتائج حتى ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وأضافت: «في فبراير/شباط (الماضي)، أعلنت الحكومة اعتقال أعضاء في فرقة الموت، زُعم أنها مسؤولة عن قتل ثلاثة نشطاء على الأقل في مدينة البصرة الجنوبية، إلا أن عنصراً وحيداً من الشرطة حكم عليه بالإعدام في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بتهمة الانتماء إلى فرقة الموت». وأشارت «هيومن رايتس ووتش» إلى أن «الحراك الشبابي، ورغم أنه فاز بـ15 مقعداً في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر/ تشرين الأول، إلا أن الكثير من القادة الشباب كانوا خائفين للغاية، أو غير قادرين على الترشح، لأنهم اضطروا إلى الفرار من منازلهم، في حين بدا أن الكثيرين في الحراك أصيبوا بخيبة أمل لأنهم شعروا أن لا جدوى من التصويت». وانتقدت لإصدار إقليم كردستان العراق أحكاما بحق صحافيين وناشطين.

تضمنت الانتهاكات في العراق القتل خارج نطاق القضاء (صباح عرار/فرانس برس)

وأكد ناشطون عراقيون ما ورد في التقرير. وقال الناشط في تظاهرات محافظة ذي قار جنوب العراق عدنان البعيجي، لـ«العربي الجديد»، إن «الوعود الحكومية بمحاسبة المجرمين الذين قتلوا المتظاهرين في ساحات التظاهر وقرب منازلهم لم تنفذ»، مشيراً إلى أن عدم تنفيذ الأحكام بحق مرتكبي الانتهاكات منحهم حماية على حساب النشطاء. وشدد على أن «حياة الناشطين في العراق بخطر مستمر. نحن مقيدون بتحركاتنا وفي عملنا بشكل عام، في ظل عدم وجود حماية للناشط ما حجم تحركاته ونشاطاته بشكل عام». وأشار إلى أن «هذا الوضع غير الآمن واستمرار تلقي التهديدات من الجهات الخارجة عن القانون حرمهم حرية التعبير».